الأمم المتحدة

A/68/789–S/2014/163

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
7 March 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والستون
البند ٣٧ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٦٨/١١ وقرار مجلس الأمن ٢٠٩٦ (٢٠١٣)، الذي طلب فيه المجلس إلي أن أقدم تقريرا عن التطورات في أفغانستان كل ثلاثة أشهر.

٢ – ويتضمن التقرير آخر المستجدات المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان، بما في ذلك الجهود الكبيرة التي بُذلت في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان منذ صدور تقريري السابق المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/68/645-S/2013/721). ويتضمن التقرير أيضا موجزا لأهم التطورات السياسية والأمنية والأحداث الإقليمية والدولية ذات الصلة بأفغانستان. ويحتوي المرفق على تقييم للتقدم المحرز نحو استيفاء النقاط المرجعية والمؤشرات منذ صدور تقريري المؤرخ ٥ آذار/مارس ٢٠١٣ (A/67/778-S/2013/133)، وذلك تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٨ (٢٠٠٩).

14-25213 (A) 110314 110314

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا – التطورات ذات الصلة

٣ – في ١٧ كانون الثاني/يناير، قُتل أربعة أعضاء من أسرة الأمم المتحدة في أفغانستان إثر هجوم على مطعم في كابل. وأعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عن الهجوم الذي أودى بحياة زملائنا فاديم نازاروف (بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان)، ووابل عبد الله (صندوق النقد الدولي)، ونسرين خان وبصرة حسن (منظمة الأمم المتحدة للطفولة)، بالإضافة إلى ١٧ من الأفغان والمدنيين الدوليين. وقد تسببت سنوات من النزاع في أفغانستان في مآس كثيرة. وفي هذا السياق، أود أن أشيد إشادة خاصة بتفاني هؤلاء الموظفين في الخدمة المدنية الدولية. وبالنظر إلى العملية المقررة لنقل مسؤولية الدعم المقدم إلى البعثة من إدارة عمليات حفظ السلام إلى إدارة الشؤون السياسية، أدى وكيلي للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، زيارة استئناس إلى كابل ومزار الشريف في الفترة من ١٣ إلى ١٥ شباط/فبراير. ووجه رسالة تعاطف في أعقاب هجوم ١٧ كانون الثاني/يناير وأعرب عن تقديره لموظفي بعثة الأمم المتحدة.

ألف – التطورات السياسية

٤ – لا تزال الأعمال التحضيرية للانتخابات المقبلة على المسار الصحيح بالنسبة لموعد الاقتراع المقرر إجراؤه في ٥ نيسان/أبريل. وبدأت فترة الحملة الرسمية للانتخابات الرئاسية في ٢ شباط/فبراير، وحملة مجالس المقاطعات في ٤ آذار/مارس. ويمكن أن يلاحظ النشاط السياسي القوي في جميع أنحاء البلد.

٥ – وفي ٥ كانون الثاني/يناير، عقد الرئيس حامد كرزاي اجتماعا لجميع المرشحين الرئاسيين البالغ عددهم ١١ مرشحا شدد فيه على ضرورة إجراء انتخابات شفافة وأكد التزامه بعدم تدخل الحكومة في العملية. وملأت لافتات المرشحين ولوحاتهم الإعلانية الطرق وجرى تنظيم تجمعات واسعة النطاق في كابل وفي جميع أنحاء البلد منذ بدء فترة الحملة الانتخابية. وتتمثل السمة الفريدة من نوعها، بالمقارنة مع الانتخابات السابقة في أفغانستان، في عدد المناظرات التلفزيونية التي بلغ عددها ٩ مناظرات في ٢٥ شباط/فبراير، أتاحت للمرشحين فرصا لشرح وجهات نظرهم في مواضيع متنوعة.

٦ – وشملت أعمال العنف المرتبطة بالانتخابات محاولة اغتيال المرشح لمنصب نائب الرئيس إسماعيل خان الذي كان وزيرا للمياه والطاقة السابق وحاكم هيرات، في ٢٤ كانون الثاني/يناير. وأعقب هذه المحاولة إطلاق نار أسفر عن مقتل عضوين من أعضاء فريق حملة المرشح للرئاسة، عبد الله عبد الله، في هيرات في ١ شباط/فبراير وقتل عضو ثالث في

ساري بول في ٧ شباط/فبراير. وتعرضت قافلة السيد عبد الله إلى إطلاق النار عند عودتها إلى كابل من ننكرهار في ١٩ شباط/فبراير، إلا أنه لم يُصب بأي أذى. وعلى الرغم من تلك الحوادث، لم تظهر تهديدات استراتيجية للانتخابات. وفي تطور سياسي هام حدث في أوائل كانون الثاني/يناير، أعطى قلب الدين حكمتيار، زعيم جناح المعارضة المسلحة للحزب الإسلامي، تعليمات إلى مؤيديه بالمشاركة في الانتخابات. وفي ١٦ شباط/فبراير، ذكر متحدث رسمي باسم المجموعة أن الحزب يؤيد ترشيح أحد كبار المسؤولين السابقين في الحزب، هلال قطب الدين للرئاسة الذي تقدم بصفته مرشحا مستقلا.

٧ - ولا تزال الأعمال التحضيرية الفنية للانتخابات في طور أكثر تقدما من تلك التي اتصلت بالانتخابات السابقة التي أُجريت في أفغانستان. ففي ٣١ كانون الثاني/يناير، كانت وزارة الداخلية قد أنجزت تقييما للمخاطر الأمنية شمل ١٦٨ ٧ من مراكز الاقتراع التي اقترحتها في بادئ الأمر اللجنة الانتخابية المستقلة. وخلصت الوزارة إلى أن بإمكان قوات الأمن الأفغانية كفالة الأمن فيما نسبته ٩٤ في المائة من مراكز الاقتراع على الرغم من أن ٧٩٦ من هذه المراكز اعتبرت مراكز شديدة الخطورة. وأعلنت اللجنة، في ١٩ شباط/فبراير، وقد نظرت في المشورة الأمنية واستفادت من التقييمات التي أجرتها بنفسها، عن قائمة تضم ٧٧٥ ٦ مركز اقتراع تشمل ٦٦٣ ٢١ مكتب اقتراع (٧٠٥ ١٢ للرجال و ٩٥٨ ٨ للنساء). وبدأت عملية نقل المواد الانتخابية إلى المقاطعات في ١٢ شباط/فبراير. وفي ١٤ شباط/فبراير، كان قد تم كذلك في إطار عملية اللجنة لاستكمال تسجيل الناخبين توزيع بطاقات إضافية قدرها ٣,٥ ملايين بطاقة على الناخبين ممن بلغوا سن الثامنة عشرة أو أضاعوا بطاقتهم أو انتقلوا منذ إجراء الانتخابات السابقة. وبلغت نسبة النساء حوالي ٣٥ في المائة ممن تلقوا بطاقات جديدة. وبغية دعم مشاركة أكبر عدد من الناخبين، ستستمر هذه العملية على مستوى المقاطعات حتى أسبوعين قبل يوم الاقتراع.

٨ - وفي ٦ كانون الثاني/يناير، أحالت اللجنة المستقلة المعنية بالشكاوى الانتخابية ادعاءات بوقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وجرائم حرب و/أو فساد من المرشحين الرئاسيين الخمسة إلى مكتب النائب العام لإجراء المزيد من التحقيقات بشأنها. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، أعلن مكتب النائب العام أنه تم إغلاق الملفات بسبب الافتقار إلى أدلة. وواصلت اللجنة عملية التدقيق في مدى أهلية ٧١٣ ٢ مرشحا لمجالس المقاطعات. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، أعلنت اللجنة عن تنحية ٢٥ مرشحا على أساس معياري المستوى التعليمي و/أو السن، بالإضافة إلى ١٩ آخرين في ١٦ شباط/فبراير. واستمرت هذه المؤسسة الجديدة في إنشاء هياكلها الأساسية وقدراتها التنظيمية. وقدمت

خطة استراتيجية وتشغيلية مؤقتة إلى الجهات المانحة في ١٦ كانون الثاني/يناير، ونشرت الإجراءات المتعلقة بتسجيل الاعتراضات والشكاوى الانتخابية وتقديمها واتخاذ قرار بشأنها في ٤ شباط/فبراير. وفي ١١ شباط/فبراير، وافق الرئيس كرزاي على تعيين ١٠٢ عضوا من المقاطعات في اللجنة المعنية بالشكاوى. ومما يثير القلق قلة عدد النساء المعينات (ستة فقط من المجموع) على الرغم من الجهود المبذولة من أجل زيادة تمثيل المرأة.

٩ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، أصدرت لجنة وسائط الإعلام، وهي هيئة مؤقتة أنشئت للعمل في فترة الانتخابات، أنظمة معدلة تحكم سلوك الكيانات الإعلامية أثناء الانتخابات. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، بدأت اللجنة سلسلة من عشر حلقات عمل إقليمية بغية توضيح ولايتها وأنظمتها للعاملين في وسائط الإعلام. وستضطلع بمراقبة الانتخابات أساسا جماعات أفغانية تعضدها بعثات دولية بناء على طلب السلطات الأفغانية. وفي ٢ شباط/فبراير، كانت اللجنة الانتخابية المستقلة قد اعتمدت ١ ٠٢٧ مراقبا محليا (من ٥٣ هيئة مراقبة محلية) و ١٠٦ مراقبين دوليين (من ثلاث هيئات مراقبة دولية)، إضافة إلى ١٣٥ من ممثلي الأحزاب السياسية (من ٢٤ حزبا). وتم أيضا اعتماد ما مجموعه ٥١٩ من ممثلي وسائط الإعلام - ٣٧٥ على المستوى المحلي و ١٤٤ على المستوى الدولي. وفي الفترة بين ١٣ و ٢٤ كانون الثاني/يناير، زار فريق من الاتحاد الأوروبي أفغانستان؛ وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، نشرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقرير فريقها الاستطلاعي الذي يتوخى نشر فريق لدعم الانتخابات مؤلف من ١٥ عضوا.

١٠ - ويظل التقدم المحرز نحو استحداث عملية سلام رسمية مع المعارضة المسلحة محدودا. ففي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، أنكر بيان نُسب إلى حركة طالبان تقارير تفيد بأنه أذن لنائب الزعيم السابق، الملا عبد الله غني برادار، الذي لا يزال في باكستان عقب إطلاق سراحه من السجن، ببدء حوار رسمي باسم الحركة. وفي ١٢ شباط/فبراير، أعلن أحد المسؤولين السابقين في عهد حكم حركة طالبان، أغا خان معتصم، أن العديد من قادة الحركة اجتمعوا في دبي، الإمارات العربية المتحدة، ووافقوا على الشروع في ''حوار بين الأطراف الأفغانية'' تشارك فيه حكومة أفغانستان وحركة طالبان وجماعات متمردة أخرى. وفي ١٥ شباط/فبراير، رحب المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان ثم بعد يوم واحد مجلس الأمن الوطني الأفغاني بالإعلان الصادر عن أغا خان معتصم. وفي ١٩ شباط/فبراير، أنكر بيان صادر عن حركة طالبان المشاركة في اجتماع دبي أو الانخراط في أي نوع من أنواع محادثات السلام مع السلطات الأفغانية وصرح بأن أغا خان معتصم ليس من مسؤولي الحركة حاليا ولا يمثلها.

١١ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، كانت الأمانة المشتركة لبرنامج أفغانستان لتحقيق السلام وإعادة الإدماج قد أبلغت عن أن ما مجموعه ٧ ٧٩٦ فردا انضموا إلى البرنامج، وتمت الموافقة على ١٦٤ من مشاريع المنح الصغيرة في ٢٥ مقاطعة، وفرت فرص عمل قصيرة الأجل. ومواصلة لدعم الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة تفضي إلى السلام، زار وفد من المجلس الأعلى للسلام المملكة العربية السعودية في الفترة من ٢٨ كانون الأول/ديسمبر إلى ٢ كانون الثاني/يناير لحضور اجتماع لعلماء الدين عقدته منظمة التعاون الإسلامي. وكان رد منظمة التعاون الإسلامي إيجابيا على اقتراح من المجلس يدعو فيه إلى تشكيل فريق عامل دولي من علماء الدين يتولى التصدي للخطاب الديني الذي يؤجج العنف لدى المقاتلين في أفغانستان. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، أطلقت لجنة المرأة التابعة للمجلس حملة على الصعيد الوطني تحت شعار ''المرأة الأفغانية تدعو إلى وقف إطلاق النار وإحلال السلام'' لجمع ٣٠٠ ٠٠٠ توقيع تطالب بوقف الأعمال العدائية المسلحة. وفي الوقت نفسه، واصلت البعثة تيسير الحوار على الصعيد المحلي بهدف التخفيف من حدة التوتر بين المجموعات العرقية والقبائل وبناء الثقة بين المجتمعات المحلية. وقد عقدت اجتماعات في مقاطعات جوزجان وقندز ولوغار وميدان ووردك وباكتيا وتخار، شارك فيها مسؤولون حكوميون المحليون وزعماء مجتمعيون تقليديون وأفراد من المجتمع المدني. وفي كانون الثاني/يناير، أطلقت البعثة أيضا سلسلة من الحلقات الدراسية لتعزيز الدور الذي يضطلع به علماء الدين الأفغان في دعم إجراء الانتخابات بشكل سلمي، جمعت بين رجال الدين وعلماء الدين من مقاطعات بادغيس وغور وهرات وكُنر ولغمان ونكرهار ونورستان.

١٢ - ولم يوقّع بعد على الاتفاق الأمني الثنائي لأفغانستان مع الولايات المتحدة الأمريكية. وما فتئ الرئيس كرزاي يؤكد على الشروط التي عددها في ختام الاجتماع الاستشاري الذي عقدته الجمعية الكبرى (loya jirga) في تشرين الثاني/نوفمبر، بما في ذلك إطلاق عملية سلام بشكل رسمي. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، بدأت المفاوضات بين منظمة حلف شمال الأطلسي وأفغانستان للتوصل إلى اتفاق بشأن مركز القوات من أجل توفير الإطار القانوني لبعثة تدريب ومشورة لما بعد عام ٢٠١٤. وذكرت منظمة حلف شمال الأطلسي أن الاتفاق لا يمكن أن يعقد إلا بعد التوقيع على اتفاق ثنائي مع الولايات المتحدة.

١٣ - وفي ١٣ شباط/فبراير، أطلقت حكومة أفغانستان سراح ٦٥ سجينا سبق أن سلمتهم الولايات المتحدة إلى السلطات الأفغانية. وأدانت سفارة الولايات المتحدة في كابل الإفراج عمن سمتهم ''محتجزون خطرون'' لهم صلة بجرائم خطيرة، بما يتعارض مع الالتزامات بموجب مذكرة التفاهم لعام ٢٠١٢. وفي ١٧ شباط/فبراير، قُتل في بيشاور عبد الرقيب تخاري، الوزير السابق الطالباني لشؤون العودة إلى الوطن، الذي كان قد أدرج اسمه في القائمة بموجب

نظام الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن عملا بالقرار ١٩٨٨. ووصفته الحكومة الأفغانية بأنه ''شهيد السلام'' ونقلت جثته إلى مسقط رأسه في ولاية تخار لدفنه.

باء – التطورات الأمنية

١٤ – ظلت الحالة الأمنية في أفغانستان متقلبة. وسجلت الأمم المتحدة ٠٩٣ ٢٠ حادثا أمنيا في أفغانستان في عام ٢٠١٣، مما يجعلها تأتي في المرتبة الثانية بعد عام ٢٠١١ من حيث مستوى أعمال العنف التي سجلت منذ سقوط نظام طالبان. وقد أبلغ عن وقوع ٧٠ في المائة من تلك الحوادث في شرق وجنوب شرق البلد، ووقع العدد الأكبر منها في جنوب البلد. وكانت مقاطعة قندهار مسرحا لما نسبته ١٣ في المائة من جميع الحوادث التي وقعت في عام ٢٠١٣. ومن الناحية التكتيكية، مثلت الاشتباكات المسلحة والأجهزة المتفجرة المرتجلة ٧٥ في المائة من مجموع الحوادث التي وقعت في عام ٢٠١٣، وارتفعت نسبة الاشتباكات المسلحة بواقع ٥١ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٢. وأثبتت القوات الأفغانية قدرتها على الدفاع عن أراضي البلد من الهجمات التي شنتها العناصر المناوئة للحكومة وعلى استعادة أراض، رغم تكبدها خسائر كبيرة. ومن أمثلة تلك الحوادث هجوما شنه في ٢٣ شباط/فبراير متمردون على مقاطعة كنر لقي فيه ما لا يقل عن ١٩ جنديا من جنود الجيش الوطني الأفغاني مصرعهم ولا يزال ستة جنود في عداد المفقودين. ويعتبر ارتفاع عدد الاشتباكات المسلحة نتيجة زيادة وتيرة العمليات التي تنفذها قوات الأمن الأفغانية وتركيز العناصر المناوئة للحكومة هجماتها على القوات الأفغانية خلال المرحلة الانتقالية. وطوال عام ٢٠١٣، تعرضت الولايات الشرقية والجنوبية لهجمات مكثفة شنتها طائفة متنوعة من الجماعات، منها حركة طالبان باكستان وجماعة لشكر طيبة وجماعة عسكر الجانغفي، بالإضافة إلى حركة طالبان أفغانستان. وفي شمال أفغانستان، لا تزال الحركة الإسلامية لأوزبكستان تنفذ عملياتها في المناطق النائية والجبلية وتطرح تحديا خطيرا أمام السلام والأمن والاستقرار. ولا تزال التفجيرات الانتحارية أسلوبا من أساليب القتال التي تتبعها المعارضة المسلحة، إذ شهدت أفغانستان ١٠٧ حوادث من هذا القبيل في عام ٢٠١٣، وقع ١٨ منها في كابل مقارنة بما عدده ١٠١ حادثا في عام ٢٠١٢، وقعت سبعة منها في كابل.

١٥ – وفي منتصف كانون الثاني/يناير، بلغ عدد أفراد الجيش الوطني الأفغاني ٢٤٧ ١٩٣ فردا، منهم ٣٠٠ ٧ فرد عسكري يعملون في القوات الجوية الأفغانية. وكانت معظم حالات العجز المتبقية موجودة على الصعيد الاستراتيجي وعلى صعيد إدارة الميزانية، وفي القدرات المتخصصة في مجالات منها الطيران، ومكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة، والاستخبارات. ولا يزال معدل التناقص، الذي بلغ حوالي ٣٤ في المائة خلال عام ٢٠١٣، أحد الشواغل

الرئيسية. وفي ٨ كانون الثاني/يناير، افتتحت وزارة الداخلية أول مدرسة تابعة لها للتدريب المتخصص في مجال إبطال مفعول الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وذلك بهدف تدريب زهاء ١ ٥٠٠ شرطي سنويا. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، عُينت العقيد جميلة بايز رئيسة شرطة لإحدى المناطق الإدارية في كابل، وهي أول امرأة تُعين في هذا المنصب. ونظرا إلى أن النساء يشكلن حوالي ١ في المائة فقط من أفراد الشرطة، استهلت وزارة الداخلية في ٢١ كانون الثاني/يناير استراتيجية لتحسين إدماج الشرطيات في الشرطة الوطنية الأفغانية، تتضمن تدابير حماية لمنع إساءة معاملتهن. ومن المقرر أن تدرب الوزارة أيضا ٠٠٠ ١٣ من الموظفات المكلفات بتفتيش السيدات لكي يعملن في مراكز الاقتراع في يوم الانتخابات. وفي نهاية عام ٢٠١٣، صرف الصندوق الاستئماني للقانون والنظام الذي تديره الأمم المتحدة مرتبات ١٩٩ ١٤٥ شرطيا.

١٦ - واستمر توسيع نطاق مبادرة أمن الشرطة المحلية الأفغانية، إذ بلغ عدد الأفراد المستقدمين في إطارها بحلول منتصف شباط/فبراير ٠٠٠ ٢٧ فرد في ١٤٢ مقاطعة، وثمة خطط لتوسيعها لتشمل ٠٠٠ ٣٠ فرد بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وكان ما نسبته ٩ في المائة من جميع الحوادث الأمنية التي وقعت في عام ٢٠١٣ موجها ضد الأفراد التابعين للمبادرة. فهم غالبا ما يكونون متمركزين في المناطق غير المستقرة، ويؤدون أحيانا أدوارا هم ليسوا مجهزين ولا مدربين على نحو كاف لأدائها، ومن ثم يمثلون هدفا سهلا. وثمة تقارير وردت من مجتمعات محلية عديدة تفيد بتحسن الأمن نتيجة وجود الشرطة المحلية الأفغانية. وفي الوقت ذاته، واصلت البعثة توثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها بعض أفراد الشرطة المحلية الأفغانية، بما في ذلك الإعدام بإجراءات موجزة والعقاب والتخويف والتفتيش غير القانوني والابتزاز. وفي الفترة الممتدة بين ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، سجلت البعثة ١٤ حالة وفاة و ١٨ حالة إصابة في صفوف المدنيين تعزى إلى الشرطة المحلية الأفغانية، مما يمثل زيادة بأربع مرات مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٢/٢٠١٣.

١٧ - وفيما يتعلق بالتطورات الأمنية التي تؤثر سلبا على السكان الأفغان وعلى قدرة الأمم المتحدة على أداء المهام والأنشطة التي كُلفت بها، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير عددا غير مسبوق من الحوادث الأمنية. ويعزى ذلك جزئيا على الأقل إلى اعتدال الأحوال الجوية بشكل غير عادي، مما يعني أن العمليات التي نفذها جميع الأطراف تعرضت للعرقلة بشكل أقل من المعتاد. وخلال الفترة الممتدة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، سُجل ٦٤٩ ٤ حادثا أمنيا، مما يمثل زيادة بنسبة ٢٤ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٢/٢٠١٣. وسُجل ٣٥ هجوما انتحاريا في الفترة الممتدة بين ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ و ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، مقارنة بما عدده

١٧ هجوما انتحاريا في الفترة نفسها من عام ٢٠١٢/٢٠١٣. ووقعت عشر هجمات منها في العاصمة مقارنة بخمس هجمات في المدة نفسها من الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وكان الهجوم المنسق الذي شُن على أحد المطاعم في كابل وأودى بحياة أربعة أفراد من أسرة الأمم المتحدة هو أكثر هجوم دموية يستهدف مدنيين أجانب منذ عام ٢٠٠١، حيث أنه أسفر عن مقتل ١٣ مدنيا أجنبيا و ٨ مدنيين أفغان. وأعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عن الهجوم. وسجلت ٢١ حادثة أمنية أخرى، كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الأمم المتحدة، في الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤. وكان معظمها عبارة عن أعمال إجرامية أو أعمال تخويف استهدفت الموظفين الوطنيين. وتعرضت قافلتان تابعتان للأمم المتحدة إلى إطلاق نار في ننكرهار، مما أدى إلى جرح ٣ شرطيين مرافقين، بينما لحقت أضرار طفيفة بطائرة عمودية تابعة للبعثة عندما تعرضت لإطلاق نار من أسلحة صغيرة عندما كانت في طريقها إلى كرديز.

١٨ - وطوال عام ٢٠١٣، ازداد عدد حوادث انفجار الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، حيث سجلت ٤٥٥ حالة وفاة وإصابة، منها ١٢٩ حالة وفاة مقارنة بما عدده ٣٦٧ حالة إصابة ووفاة، منها ٩١ حالة وفاة في عام ٢٠١٢. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، قام الشركاء في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، بدعم من الأمم المتحدة، بتطهير ٢٨ ساحة قتال و ٢١٤ حقل ألغام في ٣١ مجتمعا محليا، حيث أصبحت ثلاث مناطق إدارية إضافية خالية من الألغام. وتشير التقديرات إلى أنه لا يزال هناك ١٧١ ٤ حقل ألغام في ٣٣ مقاطعة. وبالإضافة إلى التصدي للإرث الذي خلفه النزاع السابق، تعكف الأمم المتحدة على وضع استراتيجية بالتعاون مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية بهدف التخلص من المتفجرات من مخلفات الحرب في القواعد العسكرية وساحات الرماية ومواقع تدمير المخلفات والمواقع التي استخدمت فيها ذخائر جوية وساحات القتال الأخيرة. وسيكون تعريف نطاق هذه المسألة من الأمور المهمة في هذه الاستراتيجية. وحتى الآن، زودت القوة الدولية الأمم المتحدة بإحداثيات ٢٣١ موقع إسقاط جوي وساحة قتال و ٣٣١ ساحة رماية.

جيم - التعاون الإقليمي

١٩ - لا تزال أفغانستان تشرك جيرانها فعليا وتعزز التعاون الإقليمي. ويشمل ذلك ما تضطلع به من دور ريادي في إطار عملية إسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، ومتابعة الحوار السياسي والتقدم المحرز في تعزيز تدابير بناء الثقة. ففي ١٧ كانون الثاني/يناير، استضافت الهند في نيودلهي اجتماعا لكبار المسؤولين. وركزت الدول الأعضاء المشاركة في مؤتمر ''قلب آسيا'' والبلدان

والمنظمات الداعمة على المسائل الأمنية، بما في ذلك تحركات العناصر المتطرفة وأهمية التعاون الإقليمي في مجال الطاقة تحقيقا للاستقرار والتنمية الاقتصادية، كما ركزت على استعراض التقدم المحرز في تنفيذ تدابير بناء الثقة الستة المتفق عليها وطرائق تمويل العملية. وفي الفترة الممتدة بين ٢ و ١١ شباط/فبراير، استضافت اليابان مسؤولين من باكستان وكازاخستان وتركيا لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات، وذلك في إطار تدبير بناء الثقة في مجال إدارة الكوارث. وفي ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير، استضافت أفغانستان حلقة دراسية عن تمويل الإرهاب في إطار تدبير بناء الثقة في مجال مكافحة الإرهاب. والتحضيرات جارية أيضا لعقد مؤتمر التعاون الإقليمي السادس بشأن أفغانستان المقرر أن تستضيفه كابل في ٢٦ آذار/مارس.

٢٠ - وتُبذل أيضا جهود ترمي إلى تعزيز العلاقات الثنائية بين أفغانستان وبلدان أخرى في المنطقة. ففي ٨ كانون الأول/ديسمبر، زار الرئيس كرزاي طهران واتفق مع رئيس جمهورية إيران الإسلامية، حسن روحاني، على أن يعمل بلداهما للتوصل إلى اتفاق صداقة وتعاون سياسي شامل طويل الأمد في مجالات التعاون السياسي والأمني والاقتصادي والثقافي والسلم والأمن الإقليميين. وفي ٢٦ شباط/فبراير، وعلى هامش اجتماع عقده في طهران الاتحاد البرلماني لمنظمة المؤتمر الإسلامي، اجتمع رئيس مجلس العموم (Wolesi Jirga) مع رئيس مجلس نواب جمهورية إيران الإسلامية. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، زار الرئيس كرزاي الهند حيث شدد، بصحبة رئيس الوزراء مانموهان سينغ، على التزام أفغانستان بالتعاون والتكامل والتنمية في المنطقة، بوسائل منها عملية إسطنبول. وتعهد الزعيمان أيضا على تقديم الدعم، بالتعاون مع جمهورية إيران الإسلامية، لإنشاء طرق تجارة ومرور عابر جديدة. وأعقب ذلك زيارة أجراها وزير الشؤون الخارجية في الهند إلى قندهار في ١٥ شباط/فبراير قام خلالها مع الرئيس كرزاي بافتتاح الجامعة الوطنية الأفغانية للعلوم والتكنولوجيا الزراعية مع الرئيس كرزاي. وفي ٧ شباط/فبراير، وعلى هامش الألعاب الأوليمبية الشتوية الثانية والعشرين في سوتشي، الاتحاد الروسي، التقى الرئيس كرزاي برئيس الصين، سي جينبينغ، الذي أكد على استعداد الصين الاستمرار في مساعدة إعادة تعمير أفغانستان وتشجيع الاستثمار في البلد. وكرر أيضا الإعراب عن دعمه لإجراء الانتخابات الرئاسية بسلاسة لعملية مصالحة وطنية تقودها أفغانستان وتملك زمامها. وفي ٢٢ شباط/فبراير، زار وزير خارجية الصين كابل، واجتمع مع الرئيس كرزاي وغيره من كبار المسؤولين. وفي ١٣ شباط/فبراير، سافر الرئيس كرزاي إلى أنقرة لحضور مؤتمر القمة الثلاثي الثامن مع رئيس تركيا ورئيس وزراء باكستان. ورحب البيان المشترك الصادر عن المؤتمر بما تشهده العلاقات الثنائية بين أفغانستان وباكستان من ”زخم إيجابي“، بما في ذلك تعزيز العلاقات

التجارية والاقتصادية. وشدد على ضرورة استمرار التعاون الإنمائي الإقليمي والدولي لدعم تحقيق استقرار أفغانستان. وفي ٢٢ شباط/فبراير، قاد وزير المالية في باكستان وفدا رفيع المستوى إلى كابل لحضور الدورة التاسعة للجنة الاقتصادية المشتركة بين أفغانستان وباكستان وزار أيضا عددا من المشاريع المنجزة في أفغانستان بمساعدة باكستانية.

٢١ - وواصل ممثلي الخاص، يان كوبيتش، الاضطلاع بما كلف بها من أنشطة تواصل في مجال التعاون الإقليمي. فقد زار عشق آباد في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، حيث التقى برئيس تركمانستان، غربانغولي بردىمحمدوف، وناقش معه أهمية وصول المساعدة الإنسانية ومشاريع البنية التحتية المنفذة في أفغانستان. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، حضر اجتماعا عقده في موسكو نواب وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة شانغهاي للتعاون، وناقش معهم التهديدات المشتركة، بما فيها الاتجار بالمخدرات والجماعات الإرهابية، بالإضافة إلى ضرورة زيادة التجارة والاستثمار العابرين للحدود. وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ شباط/فبراير، زار إسلام آباد لإجراء مشاورات مع حكومة باكستان.

ثالثا - حقوق الإنسان

٢٢ - في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٤، أصدرت البعثة تقريرها السنوي لعام ٢٠١٣ عن حماية المدنيين في النزاع المسلح. ووثق التقرير وقوع ٩٥٩ ٢ وفاة و ٥٦٥ ٥ إصابة بجروح في صفوف المدنيين (٦١٥ ٨ ضحية في صفوف المدنيين) في عام ٢٠١٣، وهو ما يمثل زيادة إجمالية قدرها ١٤ في المائة مقارنة بزيادة قدرها ٧ في المائة في عام ٢٠١٢ في عدد وفيات المدنيين. وعزا التقرير ٧٤ في المائة من جميع الخسائر البشرية في صفوف المدنيين في عام ٢٠١٣ إلى عناصر مناوئة للحكومة (٣١١ ٢ وفاة و ٠٦٣ ٤ إصابة بجروح في صفوف المدنيين) و ١١ في المائة إلى القوات الموالية للحكومة (٨ في المائة إلى القوات الأفغانية و ٣ في المائة إلى القوات العسكرية الدولية، أي ٣٤١ وفاة و ٦١٥ إصابة بجروح). وعُزيت نسبة ١٠ في المائة من مجموع الخسائر البشرية إلى اشتباكات برية بين عناصر مناوئة للحكومة وقوات موالية للحكومة تسببت بقتل مدنيين في تقاطع النيران، في حين أن نسبة الـ ٥ في المائة المتبقية نتجت أساسا من مخلفات الحرب من المتفجرات، ومثل مصدرا الخسائر في الأرواح في صفوف المدنيين اتجاهين متناميين في عام ٢٠١٣.

٢٣ - وفي الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣١ كانون الثاني/يناير، وثقت البعثة وقوع ٥٧٢ وفاة و ٠٦٦ ١ إصابة بجروح في صفوف المدنيين، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٥ في المائة في الخسائر البشرية في صفوف المدنيين مقارنة بالفترة ذاتها في

عام ٢٠١٢/٢٠١٣. وكانت العناصر المناوئة للحكومة مسؤولة عن ٧٦ في المائة من الخسائر البشرية في صفوف المدنيين، في حين كانت القوات الموالية للحكومة مسؤولة عن ٩ في المائة منها في هذه الفترة. ولم يكن من الممكن عزو نسبة الـ ١٥ في المائة المتبقية من الخسائر البشرية في صفوف المدنيين إلى أي طرف، وهي خسائر نجمت في المقام الأول من اشتباكات برية أو عمليات قصف عبر الحدود أو مخلفات الحرب من المتفجرات.

٢٤ - واستمرت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ المعنية بالأطفال والتراع المسلح بتلقي التقارير عن حوادث تتعلق بانتهاكات جسيمة لحقوق الطفل. وفي الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣١ كانون الثاني/يناير، قتل ١٠٤ أطفال وجرح ٢٥٤ طفلا نتيجة للتراع. وكان تفجير الأجهزة المتفجرة المرتجلة السبب الرئيسي للخسائر البشرية في صفوف الأطفال، حيث أدى إلى وقوع ٤٨ وفاة و ٦٧ إصابة بجروح. وتسببت الاشتباكات البرية، التي تشمل تقاطع النيران والهجمات بإطلاق النار وقذائف المدفعية والصواريخ وقذائف الهاون والقنابل اليدوية، بقتل ٣٧ طفلا وإصابة ١٣٣ بجروح. وأودت الذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب من المتفجرات والألغام الأرضية بأرواح ١٣ طفلا وجرحت ٤١ طفلا.

٢٥ - وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت البعثة تقريرا بعنوان ”لا يزال الطريق طويلا: استكمال للمعلومات المتعلقة بتنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة في أفغانستان“. وتضمن التقرير، الذي استند إلى مشاورات مع ٢٠٠ مسؤول ورصد ما يقرب من ٥٠٠ حالة من حالات العنف ضد المرأة في ١٨ مقاطعة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، نتائج متباينة. وازداد تسجيل الحوادث المبلغ عنها بنسبة ٢٨ في المائة مقارنة بفترة الاثني عشر شهرا السابقة، ولكن استخدام قانون عام ٢٠٠٩ كأساس لتوجيه الاتهام والإدانة لم يزدد إلا بنسبة ٢ في المائة. وعموما، تناقص عدد لوائح الاتهام الجنائية التي قدمها المدعون العامون في قضايا العنف ضد المرأة. وفي ١ آذار/مارس، عممت نائبة وزيرة شؤون المرأة تقرير حكومة أفغانستان عن حالة تنفيذ القانون، تماشيا مع التزاماتها بموجب إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. واستنادا إلى بحث أجري في ٣٢ مقاطعة من أصل مقاطعات أفغانستان الـ ٣٤، كرر تقرير الحكومة الكثير من النتائج التي توصلت إليها البعثة. ويعد توافر بيانات مرجعية عنصرا بالغ الأهمية في وضع وتنفيذ خطة عمل حكومية لمعالجة الثغرات المحددة. وأُعرب عن شواغل بشأن المادة ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية، على نحو ما أقرته الجمعية الوطنية، وهي مادة تحول دون استجواب أفراد أسرة المتهم بوصفهم شهودا، وتمنع بالتالي المقاضاة الفعالة في الكثير من قضايا العنف ضد المرأة. وفي ٢٣ شباط/فبراير، أقر الرئيس كرزاي القانون ثم عدل صياغة المادة ٢٦ التي تحول دون إدلاء الأقارب بالشهادة، وذلك بمرسوم تشريعي.

٢٦ - وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، نُشرت نتائج استعراض الاعتماد الذي تجريه كل خمس سنوات اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، مع إرجاء اتخاذ قرار بشأن مركزها لمدة سنة واحدة. وفي حين أعربت لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عن احترامها الشديد لعمل اللجنة وفعاليتها، لاحظت اللجنة مع القلق عملية تعيين مفوضين جدد من قبل الحكومة، ونسب توزيع الوظائف بين الجنسين، والاعتماد على التمويل المقدم من المانحين. وأكدت لجنة التنسيق الدولية ضرورة أن تعالج اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان تلك الشواغل مع حكومة أفغانستان بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وإلا سيوصى بتخفيض مركزها إلى المركز ''باء''.

٢٧ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان زيارة مرافق الاحتجاز التي تديرها السلطات الأفغانية لمراقبة معاملة المحتجزين في سياق النزاع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرت زيارة ٥٤ من أماكن الاحتجاز التي تديرها المديرية الوطنية للأمن والشرطة الوطنية الأفغانية ومديرية السجون المركزية والجيش الوطني الأفغاني في ٢٠ مقاطعة. وازداد العدد العام للسجناء في أفغانستان من ٠٠٠ ١٢ سجين في عام ٢٠٠٨ إلى ٠٠٠ ٢٩ سجين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بالتزامن مع تزايد عدد الإضرابات عن الطعام احتجاجا على ظروف الاحتجاز وكذلك التطبيق غير المتسق لقواعد إطلاق سراح السجناء. ونفذت سجينات في مزار الشريف إضرابا لمدة ثلاثة أيام في كانون الثاني/يناير، بدعوى أنه يجري إطلاق سراح سجناء متهمين بارتكاب جرائم خطيرة في الوقت الذي لا ينظر فيه في قضاياهن، التي ينطوي الكثير منها على تهم بارتكاب ''جرائم أخلاقية'' لا تستند إلى القانون. وفي الشهر نفسه، احتج ٢٢ سجينا في مقاطعة غور على الأحكام الصادرة بحقهم. وتسعى البعثة والوكالات المتخصصة إلى تحسين التدريب والهياكل الأساسية للسجون، مع التركيز مبدئيا على مقاطعات تخار وجاوزجان وقندز وكابل.

رابعا - تنفيذ عملية كابل وتنسيق المساعدة الإنمائية

٢٨ - في ١٥ كانون الثاني/يناير، أقر مجلس العموم (Wolesi Jirga) في الجمعية الوطنية ميزانية أفغانستان الوطنية للسنة المالية ١٣٩٣ (٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤). ومن أصل ما مجموعه ٧,٦ بلايين دولار، خصص ٦٥ في المائة للتكاليف التشغيلية و ٣٥ في المائة للتنمية. ويمتص القطاع الأمني وحده ٣,٤ بلايين دولار. وفي ١١ شباط/فبراير، أعلنت وزارة المالية تخصيص مليون دولار لخمس مقاطعات في إطار برنامجها التجريبي لوضع ميزانيات المقاطعات. وسوف تستخدم نتائج المشروع التجريبي لتقييم آفاق تنفيذ سياسة مالية لامركزية أكثر عمومية.

٢٩ - وقيّم المشاركون في الاجتماع الخاص الذي عقده المجلس المشترك للتنسيق والرصد في ٢٩ كانون الثاني/يناير التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الواردة في إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، وشرعوا في وضع جدول أعمال استشرافي تحسبا لمؤتمر وزاري إنمائي بشأن أفغانستان من المقرر عقده في وقت لاحق من عام ٢٠١٤. ويسرت البعثة مشاركة المجتمع المدني في العملية، وكذلك المناقشات الجارية بين الحكومة والمجتمع الدولي في إطار إعداد تقرير مشترك عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالنواتج المادية المتوخاة. وتشجيعا لاستمرارية الخطط الاقتصادية والإنمائية الأفغانية خلال عملية الانتقال السياسي، دعي المرشحون للرئاسة، البالغ عددهم ١١ مرشحا، إلى حضور الاجتماع كمراقبين. وكرر الممثلون الدوليون التأكيد على التزامهم الطويل الأجل إزاء أفغانستان وربطوا في الوقت نفسه هذا الالتزام باستمرار الزخم في مجال إقامة الحكم الرشيد وبوضع خطة تستند إلى الحقوق، لا سيما حماية المكاسب التي تحققت في مجالي حقوق الإنسان وحقوق المرأة. وجرى التشديد على الأهمية الحاسمة للتعجيل بالتقدم الاقتصادي والإنمائي، بما يشمل الوفاء بالالتزامات الرئيسية المتعلقة بمكافحة الفساد والنقاط المرجعية لصندوق النقد الدولي، إلى جانب الجهود المبذولة للتصدي للاقتصاد غير المشروع، من أجل زيادة اعتماد أفغانستان على الذات. وطمأنت الحكومة الشركاء الدوليين إلى التزامها بالجدول الزمني للانتخابات، وطلبت، بدورها، إدخال تحسينات في مساءلة والتزام الجهات المانحة فيما يتعلق بسياسة إدارة المعونة التي تتبعها. وتعهد جميع المرشحين للرئاسة تقريبا بمواصلة التقدم المحرز في سياق إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة.

٣٠ - وقدم البنك الدولي استعراضا عاما للتوقعات الاقتصادية الراهنة لأفغانستان. ولا تزال أفغانستان تعتمد على المعونة بصورة غير عادية. وبعد أن كان المحصول الزراعي وافرا في عام ٢٠١٢، تباطأ النمو إلى ما يقدر بنحو ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٣ بالتزامن مع تناقص تحصيل الإيرادات إلى ٩,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويُرى تناقص تحصيل الإيرادات باعتباره نتيجة لكل من التباطؤ الاقتصادي والضعف المستمر في التنفيذ. ويُلمس أيضا عدم اليقين الاقتصادي، لأول مرة، في انخفاض عدد الشركات المسجلة حديثا في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٣ بنسبة ٤٣ في المائة. ولا تزال هناك تحديات هائلة في مجالات الحد من الفقر وإيجاد فرص العمل وتقديم الخدمات. ولا يزال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي النصيب الأدنى في آسيا وهو ضمن أدنى ٢٠ مرتبة في العالم، وتبلغ مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة نحو ٢٥ في المائة، وهناك الضغط الذي يشكله دخول نحو ٤٠٠ ٠٠٠ وافد جديد إلى سوق العمل كل عام. وفي محاولة لزيادة القوة العاملة الماهرة في البلد، أطلقت وزارات التعليم، والعمل، والشؤون الاجتماعية، والشهداء وذوي الإعاقة، في ١٩ كانون الثاني/يناير،

بالتعاون مع الأمم المتحدة، استراتيجية أفغانستان الأولى للتعليم والتدريب التقنيين والمهنيين التي تهدف إلى بناء الموارد البشرية اللازمة للبلد.

٣١ - ويتزايد تركيز الجهود التي تبذلها البعثة في مجال سيادة القانون على التراعات على الأراضي وإدارة الأراضي. وبدأت البعثة في كانون الثاني/يناير، بناء على طلب هيئة الأراضي بأفغانستان، المشاركة في رئاسة فريق عامل معني بإدارة الأراضي. ويجمع الفريق الجهات المانحة الدولية والجهات المنفذة لبرامج الإصلاح الزراعي والبرامج المتصلة بالأراضي، ويدعو إلى التوصل إلى حلول عملية للمنازعات التي طال أمدها والتي تساهم في التشريد في أنحاء كثيرة من البلد.

خامسا - المساعدة الإنسانية

٣٢ - في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، فاليري آموس، بداية الخطط الإنسانية العالمية لعام ٢٠١٤، بما في ذلك طلب تمويل قدره ٤٠٦ ملايين دولار لصالح أفغانستان. وتقدر خطة العمل الإنسانية المشتركة لأفغانستان أن ٥,٤ ملايين شخص سيحتاجون إلى الخدمات الصحية هذا العام، بما في ذلك الإسعاف في حالة التعرض للصدمات، الذي يمثل أولوية قصوى نظرا للاحتياجات التي تتجاوز حاليا بشكل كبير القدرة على الاستجابة. كما تعطي الخطة الأولوية لتقديم المساعدة إلى ٢,٢ مليون شخص يعتبر أنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي بصورة حادة جدا. أما المجموعة الثالثة التي تعتبر ذات احتياجات ماسة غير ملباة، فهم المشردين داخليا.

٣٣ - وفي عام ٢٠١٣، سجل ٠٠٠ ١٢٤ شخص مشرد حديثا نتيجة التراع، بما يمثل زيادة قدرها ٢٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٢. وبذلك، بلغ المجموع التراكمي للمشردين داخليا في أفغانستان الذي سجلته الأمم المتحدة أكثر من ٠٠٠ ٣٦٠ شخص من ٢٠ من المقاطعات الـ ٣٤. وسجلت مقاطعات هلمند وميدان وردك وفارياب وننكرهار أعلى مستويات التشرد، مما يعكس ازدياد الاشتباكات البرية. علاوة على ذلك، ساهم استمرار الجفاف في المنطقة الغربية في تشريد حوالي ٠٠٠ ١ أسرة في نهاية عام ٢٠١٣، نزح العديد منهم في البداية إلى شاغشاران، بمقاطعة غور، ثم إلى هيرات. وبين منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ومنتصف شباط/فبراير ٢٠١٤، قدمت المساعدة في فصل الشتاء إلى الفئات الضعيفة من السكان، من بينهم ٠٠٠ ٣٥ من المشردين داخليا في مقاطعات وردك ونورستان وغور وغزني وباكتيا وفارياب، وإلى ٠٠٠ ٣٠ شخص آخرين

في المستوطنات غير الرسمية في كابل وما حولها وفي مزار شريف وهيرات. وفي ١١ شباط/فبراير، أعلنت حكومة أفغانستان، بدعم من الأمم المتحدة، بداية تنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بالتشرد الداخلي. وحددت هذه السياسة أدوار ومسؤوليات مختلف الوزارات والوكالات الحكومية وتنميتها والشركاء في مجال العمل الإنساني، بما في ذلك الأمم المتحدة. ويجب الآن وضع استراتيجية لتنفيذ هذه السياسة. وانخفض عدد اللاجئين العائدين إلى أفغانستان بنسبة ٥٩ في المائة في عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٢ حيث سجلت عودة ٧٦٦ ٣٨ لاجئا أفغانيا إلى الوطن طوعا.

٣٤ - واستمر العمل في إطار حملات التطعيم من أجل القضاء على شلل الأطفال في أفغانستان، وهو أحد آخر البلدان المتبقية التي يبلغ عن وجود المرض. وفي عام ٢٠١٣، أبلغ عن ١٤ حالة، مما يمثل انخفاضا من ٣٧ حالة في عام ٢٠١٢ و ٨٠ في عام ٢٠١١. ومنذ منتصف كانون الأول/ديسمبر، أجريت ثلاث حملات في المناطق الإدارية الـ ٤١ الأكثر تعرضا لانتشار المرض، مما أدى إلى تطعيم أكثر من ٢,٧ مليون طفل دون سن الخامسة من العمر. وأجريت إحدى هذه الحملات في كابل، حيث تأكدت إصابة أحد الأطفال بالمرض في مطلع شباط/فبراير، وهي الحالة الأولى المسجلة في العاصمة منذ سقوط نظام طالبان. وتمكن برنامج مكافحة شلل الأطفال من الوصول إلى مناطق يتعذر الوصول إليها في ظروف مخالفة.

٣٥ - وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ٢٨٣ حادثة أمنية شملت موظفي المساعدة الإنسانية ومرافقها وأصولها عبر ٣٣ مقاطعة. وكانت لهذه الحوادث مجموعة من الآثار المتعمدة والعرضية وأدت إلى وفاة ٣٨ فردا واعتقال واحتجاز ٢٩ موظفا وإصابة ٥٠ موظفا واختطاف ٨٤ موظفا. ويشمل ذلك اختطاف ٦٧ من العاملين في مجال إزالة الألغام في هيرات في ٢١ كانون الثاني/يناير، وهو أكبر عدد من الأفراد المتأثرين بحادثة واحدة في السنوات الأخيرة.

٣٦ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، أُسس رسميا الصندوق الإنساني المشترك مع تعهد المانحين بتوفير مبلغ يزيد على ٣٠ مليون دولار بحلول منتصف شباط/فبراير. ويوجه هذا الصندوق المساهمات غير المخصصة نحو المساعدة القائمة على أساس الاحتياجات، مع إعطاء الأولوية للاحتياجات الأكثر أهمية التي تم تحديدها في خطة العمل الإنسانية المشتركة.

سادسا – مكافحة المخدرات

٣٧ – في ٦ و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، ضبطت شرطة مكافحة المخدرات في أفغانستان ٦٤ كيلوغراما من الهيروين ونحو طن متري من الأفيون في كابل. وكانت هذه المضبوطات نتيجة لعمليات قادتها الاستخبارات الأفغانية وازدادت قيمتها بمقدار عشرة مرات في عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٢. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، وجدت شرطة مكافحة المخدرات مختبرا للميتامفيتامين في مقاطعة هيرات وقامت بتفكيكه، وهو المختبر الثالث من نوعه الذي تم الوقوف عليه في أفغانستان في العام الماضي. وارتفع عدد عمليات ضبط المخدرات الاصطناعية من ٨ في عام ٢٠١٠ إلى ٥٤ في عام ٢٠١٣.

٣٨ – وبقيادة محافظ باداكشان، أنشئت لجنة جديدة لمكافحة المخدرات في مقاطعة إشكاشم الحدودية بين ٣١ كانون الأول/ديسمبر و ٤ كانون الثاني/يناير، ضمت مسؤولين حكوميين ومنظمات إنمائية وأفرادا من المجتمع المدني وعلماء دين. وأنشئت اللجنة كمتابعة للمؤتمر الوزاري المشترك بين أفغانستان وطاجيكستان المعني بمكافحة المخدرات وسبل العيش عبر الحدود الذي انعقد العام الماضي، بتيسير من الأمم المتحدة، والذي كان يهدف إلى تحسين الصلة بين المجتمعات المحلية في باداكشان، أفغانستان، والمجتمعات المحلية في مقاطعة غورنو – باداكشان المتمتعة بالحكم الذاتي ومقاطعة خاتلون في طاجيكستان. ويسير إنشاء مجموعات مماثلة على الجانب الآخر من الحدود تحقيقا للهدف النهائي المتمثل في إنشاء لجان مشتركة لتسهيل التجارة وبناء الثقة بين المجتمعات المحلية عبر الحدود.

٣٩ – وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، التقى وزير مكافحة المخدرات الجديد مع المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يوري فيدوتوف، في فيينا وأكد أنه سيكون من الصعب تحقيق نجاح دائم دون تعزيز الالتزام من جانب المجتمع الدولي. وفي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير، نظمت وزارة مكافحة المخدرات مؤتمرا لإعلان علاقات حسن الجوار في كابل، شارك فيه الوزراء وممثلو مؤسسات مكافحة المخدرات من أوزبكستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وتركمانستان والصين وطاجيكستان. وتم التشجيع على زيادة تبادل المعلومات وتحسين العمليات المشتركة المتزامنة على الحدود. وفي ١٠ شباط/فبراير، عقد وزير الداخلية مؤتمرا للمانحين بشأن مكافحة المخدرات في كابل. وتشكل مكافحة المخدرات إحدى الأولويات الثلاث الرئيسية للوزير، وحث المجتمع الدولي على مواصلة بناء قدرات وكالات إنفاذ القانون في ذلك المجال.

سابعا – دعم البعثة

٤٠ – بعد إغلاق ١٠ من مكاتبها الميدانية خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية، تحتفظ البعثة بوجود ميداني دائم في ١٣ مقاطعة. وتواصل المكاتب الميدانية الموحدة توفير منصة وطنية فريدة لأنشطة التوعية والرصد التي صدر بها تكليف. وعلى الرغم من التحديات الأمنية، تعمل المكاتب الميدانية يوميا مع المجتمعات المحلية والمسؤولين على مستوى المقاطعات ومستوى المناطق الإدارية، بما فيها المناطق التي ليس للبعثة وجود دائم فيها. وتبذل جهود كبيرة لتعظيم الاستفادة من أسطول البعثة المخفض من المركبات المدرعة والحفاظ على عدد البعثات البرية المضطلع بها – بل وزيادته في بعض الحالات. وقدمت البعثة الدعم أيضا لأكثر من ٤٠ زيارة قام بها أفراد السلك الدبلوماسي خارج كابل في عام ٢٠١٣. وقد كان لإنهاء عمل أفرقة إعادة إعمار المقاطعات وإقفال القواعد العسكرية الدولية الأخرى في جميع أنحاء البلاد تأثير على مستوى الدعم اللوجستي المتاح لموظفي الأمم المتحدة الميدانيين، بما في ذلك من خلال تقليص أعمال صيانة المطارات الإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، لم يعد الموظفون قادرين على الحصول على ما كان متاحا لهم في السابق من رعاية طبية أو ملاذات آمنة في حالات الطوارئ.

٤١ – وبعد خفض ٢٤٣ وظيفة في عام ٢٠١٣، تضم البعثة حاليا ١ ٥١٥ موظفا (بمعدل شغور يبلغ ٦ في المائة)، بمن فيهم ٣٤٥ موظفا وطنيا و ١ ١٧٠ موظفا دوليا. ويضاف إلى هؤلاء ٧١ من متطوعي الأمم المتحدة و ١٦ مستشارا عسكريا و ٣ من مستشاري الشرطة. وفي ١١ كانون الثاني/يناير، شاركت البعثة في الاجتماع الأول للجنة التوجيهية التابعة لمكتب الدعم المشترك في الكويت من أجل زيادة توضيح المسائل المتعلقة بالحوكمة والإدارة وتخصيص الموارد. وبدأ تنفيذ مشروع التخطيط المركزي للموارد، مشروع أوموجا، في البعثة في ١ آذار/مارس، وذلك بعد أشهر من الأعمال التحضيرية.

ثامنا – ملاحظات

٤٢ – تشكل عملية الانتقال السياسي الشرعية الأساس لتحقيق الاستقرار في أفغانستان. وستمثل الانتخابات التاريخية التي ستجرى في الشهر المقبل انتقال السلطة لأول مرة في أفغانستان من رئيس منتخب إلى آخر. ويتواصل بذل الجهود اللازمة لإجراء الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات في موعدها المقرر في ٥ نيسان/أبريل وفقا للإطار القانوني والدستوري لأفغانستان. ولن تكون هذه الانتخابات خالية من العيوب، إلا أنها سوف توفر، في حال إجرائها على نحو يتسم بالمصداقية وإذا تم قبول نتائجها على نطاق

واسع، الولاية اللازمة للقيادة الجديدة كي تتولى التصدي للتحديات العديدة التي يواجهها البلد بطرق تعزز الاستقرار وتدعم الوحدة الوطنية.

٤٣ - وتتولى هيئتا إدارة الانتخابات في أفغانستان قيادة هذه العملية وتكفل الجهود التي تبذلها اللجنة الانتخابية المستقلة إحراز تقدم سلس في هذا الصدد، إلى جانب اتخاذ ترتيبات فنية أكثر تقدما من تلك المتخذة في أي انتخابات سابقة. وقد واجهت اللجنة المستقلة المعنية بالشكاوى الانتخابية تحديا هاما في سياق عملها على تدعيم القدرات المؤسسية، بما في ذلك كفالة وجودها في كل من المقاطعات الـ ٣٤ في البلد، مع اضطلاعها في الوقت نفسه بمسؤولياتها الكبيرة. وسيكتسي دورها في مجال البت بشفافية ونزاهة في الشكاوى الانتخابية طابعا بالغ الأهمية. وستمثل المراقبة عنصرا هاما آخر من عناصر بناء الثقة في العملية الانتخابية، وأشجع المراقبين المحليين، فضلا عن المرشحين وممثلي الأحزاب، على كفالة تغطية جغرافية واسعة. وأنوه بالمنظمات الدولية التي ستوفد بعثات مراقبة. وبالرغم من أنه ليس للأمم المتحدة دور تؤديه في إدارة هذه الانتخابات أو في البت في الشكاوى المتصلة بها، فإنها ستواصل، تمشيا مع ولايتها وبناء على طلب السلطات الأفغانية، توفير المساعدة التقنية وتيسير الاتساق في الدعم الدولي المقدم إلى هذه العملية.

٤٤ - وسيواصل ممثلي الخاص عقد اجتماعات مع جميع الجهات المعنية دعما لتحقيق الشمول والنزاهة في هذه العملية. ومع أننا نرحب بالجهود التي يبذلها المتنافسون لتعزيز صيغ التفاهم تلافيا لسيناريو ''استئثار الفائز بكل شيء''، فيجب ألا تحل هذه الجهود محل إدلاء الشعب بصوته في صناديق الاقتراع. وأرحب بالطريقة المحترمة، وإن كانت قد تعتبر قوية، التي ما زالت تجرى بها الحملة الانتخابية حتى الآن. ويتحمل المرشحون والسلطات الانتخابية مسؤولية هائلة عن المساعدة في كفالة عملية انتخابية تعزز الاستقرار والوحدة الوطنية. وأحث المرشحين ومؤيديهم على الامتثال للقوانين الانتخابية ومتابعة الشكاوى عن طريق المؤسسات المكلفة بذلك.

٤٥ - وفي ٥ نيسان/أبريل، أشجع جميع المواطنين الأفغان الذين يحق لهم التصويت على الإدلاء بأصواتهم لتقرير مستقبل بلدهم. وستكون مشاركة النساء، ليس فقط كناخبات بل كمرشحات أيضا، مقياسا هاما لمدى التمثيل في هذه الانتخابات. ويجب أن تظل المؤسسات الحكومية وقوات الأمن محايدة، وأرحب بالتعليمات الواضحة التي أصدرها الرئيس كرزاي في هذا الصدد. وتعتبر حرية الإعلام والتغطية المتوازنة عاملين يتسمان بنفس القدر من الأهمية لكفالة منافسة نزيهة. وسيشكل الأمن عنصرا بالغ الأهمية لضمان أن يكون للناخبين الجرأة على المشاركة في الانتخابات، وينبغي الا يُستخف بالتحديات الحقيقية التي

تواجه فعلا في هذا الصدد. وتتولى المؤسسات الأمنية الأفغانية القيادة في هذا المجال، وقد اتخذت وزارة الداخلية، بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين، تدابير استباقية في مجال التخطيط الأمني دعما لممارسة الحق في التصويت بأقصى قدر ممكن. فالانتخابات عبارة عن ممارسة المواطنين لحقوقهم، وأناشد جميع أطراف النزاع احترام التزاماتها في هذا الصدد.

٤٦ - وتواجه أفغانستان حالة نزاع معقدة تسعى في ظلها حلقة من الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية المنظمة إلى تنفيذ خطط محلية ووطنية وعبر وطنية متزامنة تكون أحيانا متنافسة. وليس من المرجح التوصل إلى أي عملية سلام أو حتى إلى عقد محادثات مباشرة بين حكومة أفغانستان وعناصر المعارضة المسلحة الرئيسية قبل إجراء الانتخابات. إلا أن الرغبة الجامحة في تحقيق السلام تتجلى من خلال خطاب الحملات الانتخابية ومن خلال مواقف مختلف المجموعات الدينية والقبلية وهيئات المجتمع المدني. ولا بد من مواصلة بذل الجهود لتنفيذ ترتيبات تكفل في الأجل القصير منع الازدياد المطرد في الخسائر التي يلحقها العنف بالمدنيين والتخفيف منها. وينبغي أن يساعد الانخراط المتواصل الحكومة الجديدة أيضا في جهودها الرامية إلى المبادرة بسرعة باتخاذ الخطوات الأولى نحو إيجاد حلول طويلة الأجل. ففي الأوقات التي ينعدم فيها اليقين قد تتأجج الخصومات الأهلية ومشاعر التهميش، وهو ما قد يستغله المتمردون. وتعتبر عملية الحوار وبناء الثقة على مستوى المجتمعات المحلية التي ترعاها البعثة، بما في ذلك تركيزها مؤخرا على إسهام علماء الدين في تحقيق السلام، مساهمة قيمة وإن كانت غير ملفتة للأنظار. وستظل الأمم المتحدة مستعدة لإتاحة مساعيها الحميدة للحكومة المقبلة دعما لعملية مصالحة تقودها أفغانستان.

٤٧ - وستظل مكانة أفغانستان في المنطقة حيوية لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل والاستدامة في ظل إنهاء وجود المجتمع الدولي الأوسع. ومما يعزز شعوري بالتفاؤل ازدياد اعتراف أفغانستان وباكستان بما لهما من مصالح متبادلة مشتركة، وهو اعتراف آمل أن يزداد اتساعا وامتدادا ليشمل اتخاذ إجراءات محددة تعزز السلام والاستقرار ويدعمها التعاون الاقتصادي. ويظل ازدياد الانخراط الإقليمي من خلال عقد منتديات تكميلية على الصعد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف موضع ترحيب. وإن الطابع المشترك للتحديات والفرص التي تطرحها أفغانستان بالنسبة لأمن واستقرار المنطقة ككل يبدو مفهوما على نطاق واسع حيث أن المنتديات الإقليمية، مثل منظمة شنغهاي للتعاون، توجه اهتمامها لدعم الحلول الأفغانية. وتتسم عملية إسطنبول بطابع مميز إذ أنها تدرج أفغانستان في صميم أنشطتها. ويبرز الحوار الموضوعي بشأن الاستقرار الإقليمي وتدابير أمن الطاقة بصورة متزايدة في إطار هذا المنتدى، وستواصل الأمم المتحدة توفير الدعم لجهود بناء الثقة على الصعيد الإقليمي. وآمل أن توفر الأعمال التحضيرية للاجتماع الوزاري المقرر عقده في تينجين، الصين، فرصة

للتوصل إلى نتائج عملية، وأرحب بالدور النشط الذي تقوم به الصين كمضيفة وداعية للتعاون الإقليمي.

٤٨ - وتحتل الانتخابات في أفغانستان، شأنها في ذلك شأن الانتخابات في أي بلد آخر، حيزا كبيرا من المجال السياسي. إلا أن تحقيق الاستدامة الاقتصادية لأفغانستان يظل أمرا ملحا لا يمكن تجاهله. وقد أكد الاجتماع الخاص للمجلس المشترك للتنسيق والرصد الذي انعقد في ٢٩ كانون الثاني/يناير على أهمية مواصلة إحراز تقدم في الوفاء بالالتزامات المتبادلة المعقودة في طوكيو، بما في ذلك تناول خطط الاصلاح والحكم الرشيد وبرنامج حقوق الإنسان، فضلا عن الفجوة المالية الآخذة في الاتساع بين إيرادات الحكومة ونفقاتها، من خلال بذل جهود قوية لزيادة الإيرادات. ويمثل إيجاد إطار تنظيمي مناسب عنصرا آخر من عناصر بناء الثقة، لا سيما من خلال إحراز تقدم في اعتماد تشريعات تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعدين، وهي جميعها التزامات تم التعهد بالوفاء بها بموجب إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. وفي ظل هذه البيئة، إن أي تراجع سريع في المستويات الاستثنائية للمعونة المقدمة إلى أفغانستان ينطوي على خطر شديد، ومن الأمور التي تتسم بنفس القدر من الأهمية إمكانية التنبؤ بمدى استعداد المجتمع الدولي على الوفاء في السنوات المقبلة بالالتزامات المالية التي تعهد بها في طوكيو وشيكاغو. وأرحب باعتراف المرشحين الرئاسيين في أفغانستان بضرورة الحفاظ على زخم الالتزامات المتبادلة في مجال الإصلاح، ولا سيما اعترافهم بضرورة إيلاء اهتمام أكبر لوضع خطة شاملة واسعة القاعدة ومستدامة للتنمية والحد من الفقر. ومما يتسم بنفس القدر من الأهمية تركيز المرشحين على توليد فرص العمل للشباب الناشئ في أفغانستان. ونظرا للأهمية التي تتسم بها الاستدامة الاقتصادية في أفغانستان، يجب الخروج عن نهج القيام بالعمل كالمعتاد عند الاضطلاع بالأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري المعني بالتنمية المقرر عقده في وقت لاحق من هذا العام. فثمة حاجة إلى اتباع نهج مستدام ذي أولويات محددة إزاء التنمية في أفغانستان، وستواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة في مجال تنسيق المعونة الدولية لدعم ذلك النهج.

٤٩ - ويجب أن يتمثل أحد محاور التركيز الرئيسية للأعمال التحضيرية للاجتماع الوزاري في بذل الجهود لتعزيز الاقتصاد المشروع وتقويض الاقتصاد غير المشروع الآخذ في التنامي. وقد سجل إنتاج الأفيون في أفغانستان مستوى عاليا جديدا في عام ٢٠١٣، حيث أن الطلب على المخدرات وعرضها هددا صحة ورفاه السكان والاقتصاد والنسيج المؤسسي للبلد والمنطقة. وفي الوقت الذي تتقلص فيه القطاعات الأخرى ويعتمد المتمردون بصورة متزايدة على أموال تجارة المخدرات، فإن نشوء دولة مخدرات يشكل خطرا حقيقيا.

ويعتبر اتباع نهج شاملة للتصدي لهذه الآفة مسؤولية مشتركة تتطلب توفر إرادة سياسية قوية لدى أفغانستان وعلى صعيد المنطقة والمجتمع الدولي الأعم.

٥٠ - وقد أسهم التقدم الذي أحرزته أفغانستان في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها منذ عام ٢٠٠١ إسهاما كبيرا في تحقيق الاستقرار، وإن كان لا يزال هشا. ونظرا لحالة عدم اليقين التي تخيم على العملية الانتقالية، يخشى العديد من الأفغان، لا سيما النساء، أن يُضحى بالإنجازات المحققة في مجال حقوق الإنسان من أجل تحقيق مغانم سياسية قصيرة الأجل. ويظل تعزيز الالتزام بتنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة مسؤولية حيوية للحكومة، علما بأن نسبة حالات المقاضاة والإدانة المسجلة في إطار هذا القانون التاريخي تظل متدنية. وأرحب بتقرير الحكومة الأول عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القانون. أما التطور الآخر الجدير بالذكر، فهو التزام وزير الداخلية بزيادة عدد ضابطات الشرطة وكفالة توفير الدعم الملائم لهن. وأرحب بتأييد الرئيس كرزاي قانون الإجراءات الجنائية، الذي يمثل حصيلة سنوات عديدة من العمل، كما أود الترحيب بتدخله الرامي إلى كفالة مساءلة مرتكبي العنف، لا سيما العنف المرتكب ضد المرأة. إذ أن مثل هذه الخطوات تسهم في بناء الثقة على الصعيدين المحلي والدولي في مستقبل أفغانستان. وفي هذا الصدد، أهيب بالسلطات الأفغانية اتخاذ جميع التدابير الأزمة لدعم اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في أداء دورها الحيوي كمؤسسة فعالة ومستقلة. ولا يزال دعم الجهود الأفغانية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون يمثل أولوية بالنسبة للأمم المتحدة. وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة، تحرص العناصر والوكالات المعنية بدعم سيادة القانون بصورة متزايدة على العمل سوية من أجل تبسيط الجهود وتعزيزها.

٥١ - ولا تزال أفغانستان تنتمي إلى الشريحة العشرية الدنيا من أقل البلدان نموا في العالم. ويتوقع أن تزداد الاحتياجات الإنسانية لأسباب منها سقوط الضحايا في صفوف المدنيين وتشرد السكان المتأثرين بالنزاع. وفي هذا السياق، سيظل تنسيق المساعدة الإنسانية عنصرا أساسيا من عمل الأمم المتحدة في أفغانستان. وتعكس خطة العمل الإنسانية المشتركة لعام ٢٠١٤ نهجا أكثر تركيزا على الأهداف لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا، وأهيب بالجهات المانحة مواصلة الوفاء بالتزاماتها. أما اختطاف ٦٧ عاملا من العاملين في مجال إزالة الألغام، فهو بمثابة تذكير آخر بخطورة بيئة العمل. وبالرغم من عدم توفر الأدلة على أن العاملين في المجال الإنساني مستهدفون بشكل منهجي؛ فإن طبيعة عملهم تعني أن كثيرا ما تكون الاحتياجات أكبر حيثما تكون المخاطر أكثر شدة. وقد يسر القادة المحليون التغطية التي يوفرها العاملون في مجال التلقيح، وينبغي أن يستمر ذلك إذا ما أريد القضاء على شلل الأطفال في العالم بحلول عام ٢٠١٨.

٥٢ - وتهيمن حالة من الغموض على أفغانستان في السنة الأخيرة من عمليتها الانتقالية، مما يؤثر على التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. وسُيخفض الوجود الدولي بدرجة كبيرة جدا، كما أن القيادات المقبلة لأفغانستان لم تتحدد بعد. وفي هذا السياق، يكون من الأهمية بمكان تعزيز الإمكانية على التنبؤ والثقة، حيثما أمكن ذلك. فقد مثلت الأمم المتحدة قوة داعمة للاستمرارية في أفغانستان طوال عقود. وسيظل من الضروري أن تحافظ على وجودها على نطاق البلد وعلى مساعيها الحميدة ومهامها في مجال حقوق الإنسان وتنسيق المعونة الدولية وتقديم المساعدة الإنسانية. أما الطرق المحددة التي قد تتمكن المنظمة أن تدعم بها على أفضل وجه أفغانستان وشعبها، فلا بد أن تتطور لتعكس الظروف المتغيرة. وعندما تتضح الصورة أكثر فيما يتعلق بالآثار السياسية والأمنية والاقتصادية المترتبة على السنة الأخيرة من العملية الانتقالية في أفغانستان، يحين الوقت عندئذ للقيام، بالتعاون مع حكومة أفغانستان، بتحديد دور الأمم المتحدة تحديدا أعمق. وأطلب بالتالي من مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة التي كان من المقرر أن تنتهي في ١٩ آذار/مارس لفترة ١٢ شهرا أخرى. وبذلك، أكرر تأكيد التزام الأمم المتحدة بإقامة شراكة مستدامة مع أفغانستان. وأهيب أيضا بالدول الأعضاء مواصلة توفير الموارد اللازمة للحفاظ على انخراطنا وأنشطتنا في جميع أنحاء البلد.

٥٣ - وأود أن أشيد من جديد بجميع رفاقنا الذين سقطوا وبتفانيهم في العمل وأود أن أعرب عن تعازي الحارة إلى الأسر التي تركوها وراءهم. وقد ذكرنا الهجوم الذي وقع في ١٧ كانون الثاني/يناير من جديد بالأخطار التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة الوطنيون والدوليون. فإن استهداف موقع مدني ينتهك جميع قوانين وأعراف الحرب المستقرة، وأود أن أكرر الإعراب عن إدانتي الشديدة لهذه الأعمال. إذ يتعين على جميع أطراف النزاع الوفاء بالتزاماتها إزاء حماية المدنيين. وأود أن أتوجه بالشكر إلى جميع الأفراد العاملين في أفغانستان تحت قيادة ممثلي الخاص، يان كوبيش، على التزامهم المستمر بدعم شعب أفغانستان.

المرفق

التقدم المحرز قياسا على النقاط المرجعية

أولا – الأمن

النقطة المرجعية: إقامة مؤسسات وعمليات أمنية أفغانية مستدامة قادرة على كفالة السلام والاستقرار وحماية شعب أفغانستان

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
زيادة عدد أفراد الشرطة الوطنية والجيش الوطني الذين تلقوا التوجيه والتدريب، ويعملون طبقا لهيكل متفق عليه	• في منتصف كانون الثاني/يناير، بلغ عدد أفراد الجيش الوطني الأفغاني ١٩٣ ٤٢٧ فردا، من بينهم ٧ ٣٠٠ جندي يخدمون في القوات الجوية الأفغانية. وفي نهاية عام ٢٠١٣، كانت الشرطة الوطنية الأفغانية تضم ١٤٥ ١٩٩ فردا
	• في ٨ نيسان/أبريل، أصدرت وزارة الداخلية رؤيتها للشرطة الوطنية الأفغانية وللوزارة لفترة عشر سنوات، تبين فيها خططا خاصة بالعمل الشرطي المدني ومشاركة المجتمعات المحلية وتجنيد النساء في الشرطة. وفي كانون الثاني/يناير، أصدرت الوزارة أيضا استراتيجيتها المتعلقة بإدارة شؤون الشرطيات لتوفير التوجيه في مجال حمايتهن. وتأخذ كلتا المبادرتين في الاعتبار المشورة التقنية المقدمة من المجتمع الدولي والبعثة
وضع خطة للانتقال إلى قيادة أفغانية للأمن بصورة تدريجية تستند إلى الظروف القائمة، وإحراز التقدم فيها	• في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وافق الرئيس على المرحلة الخامسة والأخيرة من العملية الانتقالية

ثانيا – السلام وإعادة الإدماج والمصالحة

النقطة المرجعية: إجراء الحوار الوطني وتحقيق المشاركة الإقليمية لمواصلة عمليات بنّاءة وشاملة تهيئ بيئة سياسية مؤاتية لإحلال السلام.

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
• وضع عمليات وطنية وإقليمية شاملة وتنفيذها من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق السلام وإعادة الإدماج والمصالحة	• في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كان ٧ ٧٩٦ عنصراً من العناصر المناوئة للحكومة قد انضموا إلى برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج. ويشمل هذا العدد ٦٩٣ من القادة/الزعماء. ومنذ بداية البرنامج، جرت الموافقة على ١٦٤ مشروع منحة صغيرة في ٢٥ مقاطعة، مما يعود بالفائدة على المجتمعات المحلية عن طريق تطوير البنى التحتية وتوفير فرص عمل قصيرة الأجل لأفراد المجتمعات المحلية وأولئك الذين أُعيد إدماجهم
	• في عام ٢٠١٣، استمر تنفيذ برنامج التنمية الوطني القائم على المناطق الذي تدعمه الأمم المتحدة لمؤازرة جهود الحكومة الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المجالات الرئيسية، وأنجز ٢٢ مشروعاً في ١٠ مقاطعات. وعادت هذه المشاريع بالفائدة على ١٨٢ ٩٤ شخصاً، بما في ذلك من خلال توفير فرص اقتصادية بديلة للمقاتلين السابقين
	• في الفترة من ٨ إلى ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، زار الرئيس كرزاي واشنطن العاصمة برفقة رئيس المجلس الأعلى للسلام، وناقش مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ومسؤولين آخرين سبل دفع عملية السلام قدماً

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	• دعا المشاركون في المؤتمر الدولي الثالث للتعاون الإسلامي من أجل تحقيق مستقبل سلمي لأفغانستان، الذي عُقد في إسطنبول، في ٤ و ٥ آذار/مارس ٢٠١٣، إلى تسوية الخلافات من خلال الحوار والمفاوضات. وبحث مؤتمر المتابعة الذي عُقد في كابل، في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣، التدابير العملية لتنفيذ ما أُقرّ في إسطنبول. وشجب علماء الدين المشاركون في المؤتمر الهجمات الانتحارية لأنها لا تمت إلى الإسلام بصلة
	• في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أصدرت حركة طالبان بياناً أوضحت فيه استعدادها للسعي إلى إيجاد حل سياسي للنزاع في أفغانستان. وافتُتح مكتب المحادثات في الدوحة بحضور مسؤولين في حركة طالبان والسلطات القطرية. وقد أدّى استخدام حركة طالبان لأسماء ورموز نظامهم السابق خلال حفل الافتتاح إلى رد فعل سلبي شديد من الحكومة الأفغانية والمجتمع الأفغاني الأوسع. وفي ١٩ حزيران/يونيه، أعلنت الحكومة أن الحوار سيؤجل بانتظار ضمانات بأن يقود الأفغان العملية بكاملها. وبعد ذلك، أغلق المكتب مؤقتا
	• بناء على طلب مقدم من الرئيس كرزاي خلال زيارة رسمية قام بها إلى باكستان في ٢٦ و ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٣، تم الإفراج عن سبعة سجناء من حركة طالبان في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وأُطلق سراح الملا برادر في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	• سافر وفد المجلس الأعلى للسلام إلى إسلام أباد في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، والتقى رئيس الوزراء ومسؤولين حكوميين آخرين للعمل على المبادرات التي سبق الاتفاق عليها. وخلال زيارته إلى كابل في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أكد رئيس وزراء باكستان من جديد الالتزامات بتيسير المحادثات مع حركة طالبان
	• في عام ٢٠١٣، نظّمت بعثة الأمم المتحدة أربع دورات تدريبية على مهارات الوساطة لفائدة ٧٣ شخصية أفغانية معنية في أربع مقاطعات، ودعمت سبع مبادرات سلام محلية، مما أدى إلى عقد ٢١ اجتماع حوار محلي في تسع مقاطعات. ونشأت عن تلك المبادرات خمسة إعلانات أو اتفاقات مؤقتة دعماً للمصالحة أو دعماً لتدابير بناء الثقة بين المجتمعات المحلية
	• استمرت عملية وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من أجل تعزيز دور المرأة في منع نشوب النزاعات ومشاركتها في عملية السلام، ووفّرت الأمم المتحدة المساعدة التقنية والمالية إلى وزارة الخارجية
• تعزيز قدرة السلطات الأفغانية على جمع معلومات دقيقة مدعومة بالأدلة ومحدثة وتقديمها إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٨٨ (٢٠١١)	• في عام ٢٠١٣، قدمت حكومة أفغانستان معلومات مدعومة بالأدلة ومستكملة ودقيقة إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، بما في ذلك تقرير سنوي عن وضع الأفراد الذين أفيد بأنه تم التصالح معهم ورفعت اللجنة أسماءهم من القائمة خلال عام ٢٠١٢

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	• في ١٦ نيسان/أبريل، وافقت اللجنة على إدراج اسم أحد الأفراد لأنه صنع أجهزة متفجرة مرتجلة لحركة طالبان وشكّل تهديداً للسلام والاستقرار والأمن في أفغانستان
زيادة الدعم الشعبي لعملية السلام، من خلال المشاركة على صعيد المجتمعات المحلية والتفاعل مع المجتمع المدني	• في عام ٢٠١٣، أنشئت لجنة سلام في إحدى المقاطعات، وبذلك بلغ إجمالي عدد هذه اللجان ٣٣ لجنة. وازداد عدد أفرقة المقاطعات التابعة للأمانة المشتركة والقائمة على تنفيذ برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج إلى ٣٣ فريقاً
	• عُقد الاجتماع الأول بين المجلس الأعلى للسلام والأحزاب السياسية في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣ لمناقشة السبل الكفيلة بتحقيق الوحدة بين مختلف طبقات المجتمع الأفغاني لدعم عملية السلام. وعقد اجتماع مماثل في ٢ أيار/مايو ٢٠١٣ مع مجلس تعاون الأحزاب والائتلافات السياسية
	• في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٣، عقد المجلس الأعلى للسلام اجتماعات مع ممثلي المجتمع المدني الأفغاني من أجل إنشاء منتدى لمعالجة شواغل هيئات المجتمع المدني وتعزيز الشمول في حوارات السلام الوطنية
	• في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٣، شارك المجلس الأعلى للسلام في مؤتمر بعنوان ”مناقشة استراتيجية السلام الاجتماعي“ نظّمه منتدى لهيئات المجتمع المدني. واتفق على أن تقوم الأمانة المشتركة للمجلس والمنتدى معا بإنشاء آلية لتنفيذ الاستراتيجية

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	• في ٤ آب/أغسطس ٢٠١٣، عُقد مؤتمر مشترك بين علماء الدين والمجلس الأعلى للسلام في كابل لمناقشة السبل الكفيلة بتوسيع نطاق التوعية عن طريق المساجد والمراكز الدينية لتعزيز السلام والتسامح
	• خلال أسبوع السلام، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، نظّم المجلس الأعلى للسلام مؤتمراً إقليمياً عن دور المرأة في عملية السلام، في جلال أباد؛ ومؤتمراً دولياً لعلماء الدين بعنوان الإسلام والصلح في كابل؛ واجتماعاً للمجلس الأعلى المشترك وهيئات المجتمع المدني في كابل. وبالإضافة إلى ذلك، نُظّم في جميع أنحاء البلد قرابة ١٢٠ نشاطاً من أنشطة التوعية الهادفة إلى تعزيز السلام والمصالحة، حضرها أكثر من ٢٥ ٠٠٠ شخص

ثالثا – الحوكمة وبناء المؤسسات

النقطة المرجعية: بَسْط سلطة الحكومة في جميع أرجاء البلد بإنشاء مؤسسات ديمقراطية تتسم بالشرعية والخضوع للمساءلة، وصولاً إلى المستوى المحلي، تكون قادرة على تنفيذ السياسات، وقادرة بصورة متزايدة على البقاء بفضل الإمكانيات الذاتية

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
• زيادة قدرة السلطات الأفغانية والمؤسسات الانتخابية المستقلة على إدارة انتخابات دورية نزيهة وإجرائها، مع إيلاء المراعاة الواجبة لمشاركة المرأة والحصص التي يكفلها الدستور	أقرّت الجمعية الوطنية الإطار القانوني للانتخابات المقبلة، الذي يشمل قانون الانتخابات والقانون المتعلق بهياكل وواجبات وصلاحيات اللجنة الانتخابية المستقلة واللجنة المستقلة المعنية بالشكاوى الانتخابية. ووافق الرئيس على هذين القانونين في تموز/يوليه ٢٠١٣. وقد قلّص القانون الجديد حصة المرأة في مجالس

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	المقاطعات من ٢٥ في المائة إلى ٢٠ في المائة
	• بدأ استكمال تسجيل الناخبين في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٣، وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، كان قد تم إصدار ما مجموع ٣ ٥٠٧ ٦٨٢ من بطاقات الناخبين (٣٤,٦ في المائة منها لناخبات) لمن بلغوا ١٨ سنة أو فقدوا بطاقتهم أو غيروا مكان إقامتهم بعد إجراء الانتخابات السابقة
	• أعربت قوات الأمن الوطني الأفغانية عن ثقتها في قدرتها على توفير الأمن لزهاء ٩٤ في المائة من مراكز الاقتراع البالغ عددها ٧ ١٦٨ مركزاً والتي اقترحتها اللجنة لانتخابات عام ٢٠١٤. وفي ١٩ شباط/فبراير، أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة قائمة مراكز الاقتراع ليوم الانتخابات البالغ عددها ٦ ٧٧٥ مركزاً، وأعربت عن مستويات مماثلة من الثقة
	• في ٣١ تموز/يوليه، عُيّن رسمياً الأعضاء التسعة في اللجنة الانتخابية المستقلة. وأُنشئت اللجنة المستقلة المعنية بالشكاوى الانتخابية في ١٥ أيلول/سبتمبر، أعقبها تعيين أعضائها الخمسة والموافقة على الميزانية الأولية لكل من اللجنتين في ٢٣ أيلول/سبتمبر. وقد عُين أعضاء الهيئتين الانتخابيتين استناداً إلى العملية التشاورية الرسمية التي نصّت عليها التشريعات الانتخابية. وأنجزت اللجنة الانتخابية المستقلة خطتها التشغيلية التي تقدّم عرضاً مفصّلاً عن العمليات التي تضمن تحديد جميع الأنشطة اللازمة وتسلسلها، وتضمن أن تلتزم تلك الأنشطة بكل المواعيد النهائية

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	المحددة في قانون الانتخابات والأنظمة والإجراءات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بها
• إنشاء لجنة للرصد والتقييم ووضع نقاط مرجعية لمكافحة الفساد	في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أصدرت لجنة الرصد والتقييم المستقلة المشتركة لمكافحة الفساد تقريرها النصف السنوي الرابع الذي يغطي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٣. وفي التقرير، أشارت اللجنة إلى التقدم المحرز وإلى ضرورة بذل المزيد من الجهود، بما في ذلك استرداد أصول مصرف كابل. وأضافت اللجنة ٣٦ توصية جديدة إلى قائمة التوصيات الحالية البالغ عددها ٧٤ توصية
•	في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، دعت اللجنة الجمعية الوطنية إلى تعديل قانون المعادن لحماية قطاع التعدين على نحو أفضل من الفساد. وضمّ المشرّعون توصيات اللجنة في مشروع القانون المتعلق بزيادة الشفافية والمساءلة في القطاع
•	في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أصدرت اللجنة خمسة تقارير تحدد مكامن الضعف إزاء الفساد في مختلف القطاعات الحكومية، بما في ذلك توزيع الأراضي للعائدين إلى الوطن، ودفع المعاشات التقاعدية، والتعيينات في قطاع الخدمة المدنية
• تمكين مؤسسات مكافحة الفساد كي تشرف على نهج يشمل قطاعات الحكومة كلها من أجل مكافحة الفساد	في الربع الأول من عام ٢٠١٣، أنشأ المكتب الأعلى للرقابة ومكافحة الفساد لجنة لمكافحة الفساد في كل وزارة لتعزيز الاتساق وزيادة التوعية في تنفيذ السياسات الحكومية لمكافحة الفساد. وتتلقى كل لجنة

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	من المكتب الدعم والتدريب التقنيين
	• في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أقرّت الجمعية الوطنية القانون الوطني لمراجعة الحسابات، الذي يكلّف المكتب الأعلى لمراجعة الحسابات بإجراء عمليات مراجعة حسابات المؤسسات الحكومية
	• في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أطلقت الحكومة مبادرة التراهة في أفغانستان، وهو مشروع لمكافحة الفساد تدعمه الأمم المتحدة. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز قدرة النظم الإدارية على التصدي للفساد وستنفّذه كل من وزارة التعليم ووزارة العدل بالتعاون مع المكتب الأعلى لمراجعة الحسابات وجمعيات المواطنين
نشر إقرارات أصول الموظفين العموميين سنوياً	• سجّل المكتب الأعلى للرقابة التابع للحكومة أصول ٩٧٥ ٢ مسؤولاً حكومياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونشر المكتب معلومات عن ”تسجيل الأصول“ بالنسبة إلى ٤٤ مسؤولاً من كبار المسؤولين الحكوميين، وتم التحقق من أصول ٣٣ مسؤولاً حكومياً رفيع المستوى، بمن فيهم الرئيس ونوّاب الرئيس والوزراء والحكام. ويجري التحقق من إقرارات الأصول بالنسبة إلى ٣٢ مسؤولاً إضافيا من كبار المسؤولين الحكوميين.
زيادة قدرة موظفي الخدمة المدنية، على المستوى المركزي ومستوى المقاطعات والمناطق الإدارية، على أداء المهام وتوفير الخدمات	• في عام ٢٠١٣، وفر معهد لتدريب في مجال الخدمة المدنية تدريبا لفائدة ١٥٠ ٥ موظفا مدنيا بشأن الإدارة والمهارات الحاسوبية والكفاءة في اللغة الإنكليزية والتخطيط والمالية/المحاسبة

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	• وفي السنة ذاتها، قامت المديرية المستقلة للحكم المحلي بتدريب موظفين من ٧ مكاتب حكومية في المقاطعات، و ٢٩ مكتبا حكوميا على مستوى المناطق الإدارية، و ٨ مكاتب بلدية في مجالات التخطيط والإبلاغ، والميزنة، وإدارة الموارد البشرية. وأنشأت المديرية أيضا مراكز للموارد في مقاطعتي باميان وجوزجان لتوفير معلومات عامة عن حالة الإدارة
زيادة الشفافية في التعيينات في سلك الخدمة المدنية وزيادة فعاليتها	• تواصل تعيين حكام المناطق الإدارية على أساس الجدارة، إذ عُين ٤٩ حاكما جديدا في المناطق الإدارية في عام ٢٠١٣. وبذلك، وصل العدد الكلي لحكام المناطق الإدارية المعينين من خلال هذه العملية إلى ٢٣١ حاكما. وظل العدد الإجمالي لنواب حكام المقاطعات الذين عيّنوا في إطار هذا النظام ٣٢ نائبا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣
تعزيز إصلاحات الخدمة المدنية باتباع نهج شامل لبناء القدرات والاستفادة من المساعدة التقنية التي تمولها الجهات المانحة	• في عام ٢٠١٣، قامت وزارةُ الزراعة والري والثروة الحيوانية، ووزارة الصحة العامة، ووزارة الاتصال والتكنولوجيا، ووزارة التجارة، ووزارة إعادة بناء المناطق الريفية وتنميتها بتقديم خمسة مقترحات إلى برنامج بناء القدرات من أجل تحقيق النتائج الذي يديره البنك الدولي. وحظي مقترح وزارة الزراعة والري والثروة الحيوانية بموافقة الفريق الاستشاري التابع للبرنامج، وتقوم حاليا لجنته التوجيهية بوضع صيغته النهائية قبل التنفيذ وصرف الأموال

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	• التزم كل من الأمم المتحدة والبنك الدولي بالقيام تدريجيا بمواءمة مرتبات ما بين ٠٠٠ ٦ و ٠٠٠ ٧ موظف حكومي تدفَع حاليا عن طريق الصناديق التابعة لهما مع جدول المرتبات الحكومي المتفق عليه للعاملين الوطنيين في مجال المساعدة التقنية
تنفيذ سياسة الحوكمة دون الوطنية، ووضع أطر دون وطنية للتنظيم والتمويل والميزانية	• يقوم مجلس الوزراء بمراجعة قانون البلديات. وفي انتظار الانتهاء من ذلك، قادت المديرية المستقلة للحكم المحلي عملية وضع خطط عمل بلدية ترمي إلى تحسين توليد الدخل
	• وافق مجلس الوزراء على السياسية الوطنية المتعلقة بالحوكمة والتنمية على صعيدي المناطق الإدارية والقرى في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفي ٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، أقر مجلس النواب في الجمعية الوطنية قانون مجالس المقاطعات المعدَّل. وحظي قانون الحكم المحلي بتأييد مجلس الوزراء وينتظر موافقةَ الجمعية الوطنية عليه
	• في عام ٢٠١٣، أكملت السلطات في جميع المقاطعات الـ ٣٤ خططَ لتنمية المقاطعات مدة كل منها عام واحد
وضع معايير للحدود الإدارية ونشرها	• تواصل المؤسسات الوطنية والدولية استخدام مجموعة بيانات الحدود الداخلية لعام ٢٠٠٩ حسبما نص عليه كل من المديرية المستقلة للحكم المحلي والمكتب الرئيسي للجيوديسيا والخرائط
إنشاء بنية تحتية كافية لأداء المؤسسات الحكومية عملها، لا سيما على المستوى دون الوطني	• أكملت المديرية المستقلة للحكم المحلي تشييد ٤ مبان إدارية في المقاطعات، و ١١ مبنى إداريا في المناطق الإدارية و ٦ مبان سكنية في المقاطعات

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
• إنشاء نظامين قضائي وجنائي لهما مصداقية ويحترمان حقوق الإنسان الواجبة لجميع المواطنين ويدعمانها، ويكون من السهل اللجوء إليهما	• في ٢٣ شباط/فبراير، وقع الرئيس على قانون الإجراءات الجنائية، حسبما أقره مجلسا الجمعية الوطنية • في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وضع الفريق العامل المعني بإصلاح القانون الجنائي، برئاسة وزارة العدل، الصيغة النهائية لـ ٢٢٠ مادة من مشروع القانون الجنائي. وتجري الآن مراجعة القانون الجنائي الحالي لإدراج جميع القوانين الجنائية التي تم سنها منذ عام ٢٠٠١، بما في ذلك قوانين مكافحة الإرهاب ومكافحة الفساد ومكافحة غسل الأموال ومكافحة الاتجار بالبشر • في عام ٢٠١٣، وقع المدير العام للمديرية المركزية للسجون ١١٤ توجيها تنفيذيا بشأن السجون تهدف إلى تحسين تنفيذ إدارة السجون وتنظيمها، فضلا عن تعزيز الأنظمة المتعلقة بحقوق الإنسان • أقر البرنامج الوطني ذي الأولوية المعنون ”القانون والعدالة للجميع“ في اجتماع المجلس المشترك للتنسيق والرصد المعقود في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣ • رفعت وزارة العدل عدد مكاتب المساعدة القانونية إلى ٣١ مكتبا في عام ٢٠١٣. ويعمل في المكاتب ١٠١ محام من محامي المساعدة القانونية، وهو ما يمثل زيادة بالمقارنة مع ٨٤ محاميا في عام ٢٠١٢. وتم توفير ٤٢ محاميا إضافيا من خلال برنامج تنمية قطاع العدل التابع للصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	• في عام ٢٠١٣، تراجع مستوى تقديم المنظمات غير الحكومية لخدمات المساعدة القانونية، إذ انخفض عدد المحامين من ٢٣٦ محاميا في عام ٢٠١٢ إلى عدد مقدر بـ ٢٠٨ محامين
	• ارتفع عدد المحامين المسجلين لدى النقابة المستقلة للمحامين في أفغانستان من ١ ٥٠٠ محام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى حوالي ٢ ٠٠٠ محام في كانون الأول/ديسمبر/ديسمبر ٢٠١٣
	• في أعقاب النقل الرسمي لمديرية السجون المركزية إلى وزارة الداخلية في عام ٢٠١٢، استُكملت عملية استعراض الأجور بالنسبة للمديرية في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بغية تحقيق المساواة في المرتبات مع الشرطة وتحسين الاحتفاظ بالموظفين
	• قامت مديرية السجون المركزية، بالتنسيق مع أصحاب مصلحة وطنيين ودوليين آخرين، بوضع رؤية وزارة الداخلية للمديرية لمدة عشر سنوات، وأطلِقتها في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وقدمت الوزارة، بدعم من الأمم المتحدة، خدمات التنسيق والمساعدة التقنية من أجل وضع سلسلة من الخطط الاستراتيجية التقدمية مدة كل منها عامان لدعم تنفيذ الرؤية
	• استجابة لزيادة بنسبة ٣٣ في المائة في عدد نزلاء السجون منذ عام ٢٠١٢، بدأ تشغيل ثلاثة سجون جديدة للرجال وسجنين للنساء في عام ٢٠١٣، فضلا عن ثلاثة مراكز لإعادة تأهيل الأحداث

رابعا – حقوق الإنسان

النقطة المرجعية: تحسين احترام حقوق الإنسان للأفغان، وذلك تمشيا مع الدستور الأفغاني والقانون الدولي، مع التركيز بوجه خاص على حماية المدنيين، وحالة النساء والفتيات، وحرية التعبير، والمساءلة على أساس سيادة القانون

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
• انخفاض في عدد الحوادث الناجمة عن الاستخدام غير المشروع للقوة وتخويف المدنيين، من خلال امتثال الجهات الفاعلة المعنية للقانون الدولي	في عام ٢٠١٣، تسبب العنف المرتبط بالنزاع في مقتل ٢ ٩٥٩ مدنيا و إصابة ٥ ٦٥٦ آخرين بجروح، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٤ في المائة في مجموع الخسائر في صفوف المدنيين بالمقارنة مع عام ٢٠١٢. وكانت العناصر المناوئة للحكومة مسؤولة عن وفاة ٢ ٣١١ مدنيا وإصابة ٤ ٠٦٣ آخرين بجروح، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٢. وكانت القوات الموالية للحكومة مسؤولة عن وفاة ٣٤١ مدنيا وإصابة ٦١٥ آخرين بجروح، وهو ما يشكل زيادة بنسبة ٥٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٢. وأسفرت الاشتباكات البرية بين العناصر المناوئة للحكومة والقوات الموالية لها، التي لم تعز إلى أي من الطرفين، عن مقتل ١٦٠ مدنيا وإصابة ٧٢٠ آخرين بجروح، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٦٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٢
•	في عام ٢٠١٣، قامت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح، التي تقودها الأمم المتحدة، بتوثيق ١ ٦٩٤ حالة وفاة وإصابة بجروح في صفوف الأطفال. وقُتل ما مجموعه ٥٤٥ طفلا وأصيب ١ ١٤٩ آخرين بجروح، وهو ما يمثل زيادة إجمالية بنسبة ٤٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٢

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	• واصلت الحكومة تتبع الخسائر في صفوف المدنيين من خلال خلية حصر الخسائر في صفوف المدنيين في المركز الرئاسي لتنسيق المعلومات
	• بغية الحد من الخسائر في صفوف المدنيين بسبب مخلفات الحرب من المتفجرات، قامت القوة الدولية للمساعدة الأمنية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بوضع إجراءات لدعم وضع علامات على المنشآت العسكرية، بما في ذلك ميادين الرماية فيها، وتطهيرها
	• في عام ٢٠١٣، أبلغت حركة طالبان، في بياناتها الشهرية المنتظمة، عن ٢٧٧ من حوادث سقوط ضحايا في صفوف المدنيين بسبب العمليات التي تشنها القوات الموالية للحكومة. واستطاعت البعثة التحقق من ١٧٤ حادثا من خلال عملية الإبلاغ عن العنف المرتبط بالنزاع الخاصة بها
	• واصلت الأمم المتحدة بذل جهود مكثفة في مجالي الرصد والدعوة من أجل تعزيز الامتثال للقانون الدولي وسجلت البعثة انخفاضا بنسبة ٣٩ في المائة في الخسائر في صفوف المدنيين الناجمة عن استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة المزودة بصفائح الضغط في عام ٢٠١٣
• تحسين الوعي لدى الأفغان بحقوقهم ولدى الحكومة بالتزاماتها	في أعقاب صدور المرسوم الرئاسي رقم ١٦٩ الرامي إلى معالجة ادعاءات تعذيب وسوء معاملة المحتجزين لأسباب ذات صلة بالنزاع، عزز كل من وزارة الداخلية ومديرية الأمن الوطنية ومكتب النائب العام تدريبَ موظفيها، بطرق منها بدء العمل بوحدات خاصة بحقوق الإنسان في كل من المديرية

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	وأكاديميات الشرطة الوطنية الأفغانية
	• في عام ٢٠١٣، نشرت البعثة أربعة تقارير عامة: اثنان يتعلقان بحماية المدنيين، وواحد يتصل بتنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة، ورابع بشأن الأشخاص الذين تحتجزهم أفغانستان لأسباب ذات صلة بالنزاع. وبالاقتران مع التقارير المقدمة، اضطلعت البعثة بأنشطة دعوة بالاشتراك مع مختلف أصحاب المصلحة ووسائط الإعلام لتوعية الشعب الأفغاني
	• واصلت الحكومة بذل جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة العمل لحماية الأطفال من أثر النزاع ومنع تجنيد القوات المسلحة للأطفال دون السن القانونية. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، قدمت الأمم المتحدة ردا رسميا على التقرير المرحلي السنوي للحكومة وساعدت في وضع خطة مكونة من ١٥ نقطة تهدف إلى تسريع تنفيذ الحكومة لخطة العمل
	• في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، نظمت الأمم المتحدة والبعثة ”اليوم العالمي المفتوح من أجل المرأة والسلام والأمن“ في إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد ركزت هذه المناسبة على موضوع ”المشاركة السياسية حقٌّ للجميع: المرأة ناخبة ومرشحة“
• تحسين أثر التدابير القانونية والسياساتية ودعمها لمكافحة العنف الموجه ضد النساء والفتيات	• في عام ٢٠١٣، نشرت كل من اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والبعثة تقارير تعالج تنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة. ولاحظت التقارير التقدم المحرز والفجوات المستمرة في إنفاذ الشرطة والمدعين العامين والمحاكم للقانون. ونوقش

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	تنفيذ القانون خلال الاجتماع الخاص الذي عقده المجلس المشترك للتنسيق والرصد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤
	• أنشئت لجان للقضاء على العنف ضد المرأة في ٣٢ مقاطعة، وفقا لأحكام قانون القضاء على العنف ضد المرأة، وعملت وزارة شؤون المرأة مع السلطات المحلية في ١١ مقاطعة لتحسين تنفيذ القانون، بدعم تقني من الأمم المتحدة
	• اعتبارا من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، قامت وزارة شؤون المرأة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية والشهداء والأشخاص ذوي الإعاقة، في إطار حملة ستة عشر يوما من النشاط لمناهضة العنف الجنساني من أجل التوعية بشأن إنهاء العنف ضد المرأة، بحملة وطنية بشأن الزواج المبكر وزواج الأطفال، وذلك بدعم من الأمم المتحدة
	• استمر في عام ٢٠١٣ وضع استجابة منسقة ومتعددة القطاعات لمكافحة العنف الجنساني. وشرعت وزارة الصحة العامة، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، في دمج المساعدة المهنية وخدمات الإحالة في قطاع الصحة
• تحسين الوعي بالتدابير القانونية والسياساتية ذات الصلة بمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز العدالة الانتقالية، وتقديم الدعم لها	في شباط/فبراير ٢٠١٣، شرعت هيئات المجتمع المدني، بدعم من البعثة، في المرحلة الثانية من حوار الشعب الأفغاني بشأن السلام، التي ترمي إلى دعم الحوار الشامل بهدف إعداد خرائط طرق محلية للسلام. وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، يسرت العملية إجراء ١٨٧ مناقشة من مناقشات مجموعات التركيز، حيث كان ٥٧٢ ٤ شخصا يمثلون

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	نطاقا واسعا من فئات المجتمع
	• في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣، عقدت لجنة المرأة التابعة للمجلس الأعلى للسلام مؤتمرا لمراكز تنسيق الشؤون الجنسانية من جميع الوزارات والمديريات لمناقشة المشاركة السياسية للمرأة ودورها في تعزيز عملية السلام
	• في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أصدرت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) تقريرا بعنوان ''Like a bird with broken wings: Afghan Women Oral History, 1978-2008'' يتعلق بمبادرتها الخاصة بالتاريخ الشفهي للمرأة الأفغانية، وهي المبادرة التي تغطي ٣٠ عاما من النزاع. والغرض من الشهادات الواردة في التقرير والتي أدلت بها نساء أفغانيات هو إتاحة ''منبر لمن لا مكان لهم في التاريخ الرسمي لإسماع صوتهم'' وتبادل تجاربهم الشخصية، سواء كانوا من الضحايا أو الشهود، بغرض الإسهام في المصالحة والتغيير
• وفاء الحكومة بالتزامات الإبلاغ عن العهود والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل لأفغانستان الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان	• في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، نجحت حكومة أفغانستان، بدعم من الأمم المتحدة، في طلب تمديد الإطار الزمني للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ٥ من معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد، لمدة ١٠ سنوات. وشُرع في تنفيذ خطة عمل مدتها عشر سنوات في نيسان/أبريل ٢٠١٣ لإزالة كل ما تبقى من تلوث بالألغام الأرضية المعروفة بحلول عام ٢٠٢٣

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	• في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣، قدمت أفغانستان تقريرها الجامع للتقريرين الدوريين الأول والثاني بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقامت الحكومة ووفود المجتمع المدني، بدعم من الأمم المتحدة، بعرض النتائج التي توصلت إليها، وبالرد على استفسارات اللجنة المعنية بالاتفاقية
	• في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، قدمت الحكومة تقريرها الثاني إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان. وتناول هذا التقرير التقدم الذي أحرزته الحكومة في تنفيذ التوصيات الـ ١١٧ التي قدمها المجلس في عام ٢٠٠٩
	• في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أجرت وزارة العدل، بدعم من الأمم المتحدة، مشاورات مع الوزارات والمؤسسات الحكومية بهدف إيلاء الأولوية لتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل
زيادة قدرة حكومة أفغانستان واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، بوصفها المؤسسة الأفغانية الوطنية لحقوق الإنسان، والتزامهما باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها وتعزيزها	• على إثر الاستعراض الخمسي للجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان الذي أجرته لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، قررت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد أن ترجئ إعادة اعتماد اللجنة الأفغانية إلى حين موعد انعقاد الدورة الثانية للجنة التنسيق في عام ٢٠١٤ لكي يتسنى للجنة الأفغانية معالجة الشواغل التي أثيرت بشأن عمليات التعيين لديها، ونسبة الإناث إلى الذكور من الموظفين، والتمويل

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	• في عام ٢٠١٣، نشرت اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان تقارير عن العنف ضد المرأة، وحالة الأطفال، والاغتصاب وجرائم الشرف، و إمكانية لجوء المواطنين إلى القضاء، وظروف المسنين في أفغانستان
	• في عام ٢٠١٣، واصلت اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، بدعم من الأمم المتحدة، تعزيز جهودها الرامية إلى رصد انتهاكات حقوق الطفل والتصدي لها. وعلى إثر التدريب الذي نُظِّم لفائدة الوحدة المعنية بحقوق الطفل في النصف الأول من عام ٢٠١٣، ارتفع عدد انتهاكات حقوق الطفل التي سجلتها اللجنة من ٢١ حالة في الربع الثاني من عام ٢٠١٣ إلى أكثر من ٢٠٠ حالة بحلول نهاية عام ٢٠١٣

خامسا – التنمية الاقتصادية والاجتماعية

النقطة المرجعية: وضع سياسات حكومية يدعمها المجتمع الدولي، تعزز النمو الاقتصادي المستدام وتسهم في الاستقرار العام

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
تصميم البرامج الوطنية ذات الأولوية وتنفيذها بدعم وتأييد دوليين	• في حزيران/يونيه ٢٠١٣، أقر المجلس المشترك للتنسيق والرصد البرنامج الوطني ذا الأولوية المعنون ”القانون والعدالة للجميع“، وبذلك بلغ عدد ما أقر من برامج وطنية ذات أولوية ٢١ من أصل ما مجموعه ٢٢ برنامجا

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	• في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٣، عُقد في كابل اجتماع كبار مسؤولي إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. وأشيرَ إلى أن الحكومة والمجتمع الدولي قد أحرزا تقدما في الوفاء بالتزاماتهما، إلا أنه يتعين بذل جهود أكبر بشأن المسائل التي لم يبت فيها بعد، بما في ذلك فعالية المعونة، وحقوق الإنسان، والنزاهة في المالية العامة، والنمو الشامل
	• وعلى إثر هاتين المناسبتين، أنشأت الحكومة فريقا عاملا تقنيا لتنفيذ البرامج الوطنية ذات الأولوية. ويعكف الفريق حاليا على استعراض البرامج الوطنية الخمسة ذات الأولوية للتأكد من الأخذ بأفضل الممارسات من حيث الطرائق المالية المعتمدة في تنفيذ البرامج الأخرى
زيادة التوزيع العادل للمساعدة الإنمائية والنفقات الحكومية في جميع أنحاء أفغانستان	• قامت وزارة المالية بوضع سياسة عامة للميزنة على صعيد المقاطعات. وهذه السياسة العامة معروضة حاليا على مجلس الوزراء بغرض استعراضها، وهي تهدف إلى تحقيق التوازن في الدور الذي تضطلع به الحكومة المركزية مع القيام في الوقت نفسه بتعزيز قدرة السلطات على صعيدي المقاطعات والمناطق الإدارية بغية تحسين عملية تقديم الخدمات بشكل مباشر
	• في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤، كان ما مجموعه ٢٣ مقاطعة يشارك في البرنامج التجريبي الجاري المتعلق بالميزنة في المقاطعات بقيادة وزارة المالية. ويقدم البرنامج مخصصات قدرها ٣ ملايين دولار إلى أقل المقاطعات نموا، ومخصصات بمبلغ مليون دولار إلى المقاطعات الأكثر نموا. ويركز

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	البرنامج على تطوير القدرة المحلية على التخطيط للاحتياجات الإنمائية العاجلة، ولا سيما في المناطق التي شهدت إنهاء عمل أفرقة إعادة إعمار المقاطعات
• زيادة تحصيل الإيرادات والنمو المستدام استنادا إلى الموارد الأفغانية	يُظهر تقرير التوقعات الاقتصادية العالمية الصادر عن البنك الدولي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ تباطؤا في نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفغانستان من نسبة ١٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٣. ويتوقع أن يستمر تباطؤ النمو الاقتصادي في النصف الأول من عام ٢٠١٤. ونتيجة لذلك، تشير التقديرات إلى أن تحصيل الإيرادات انخفض من ١٠,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢ إلى ٩,٦ في المائة في عام ٢٠١٣، وفقا لما جاء في عرض قدمه البنك الدولي خلال الاجتماع الخاص للمجلس المشترك للتنسيق والرصد المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤

سادسا – التعاون الإقليمي

النقطة المرجعية: تحقيق التنسيق الإقليمي المطرد والفعال لدعم الرخاء والسلام والاستقرار

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
• تحسين التنسيق بين الهيئات الإقليمية وزيادة الاستثمارات الإقليمية	في ٢٠ آذار/مارس، في مدينة عشق أباد، وقع رؤساء أفغانستان وتركمانستان وطاجيكستان مذكرة تفاهم بشأن إنشاء سكك حديدية تربط بين البلدان الثلاثة

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	• في ٢٩ آذار/مارس، ناقش المشاركون في الاجتماع الوزاري الحادي عشر لحوار التعاون الآسيوي، المعقود في دوشانبي، السبل الكفيلة بتحسين القدرة على الاتصال على الصعيد الإقليمي بهدف تعزيز التجارة والاستثمار والمرور العابر والاتصالات الشخصية
	• في ٢٦ نيسان/أبريل، في ألماتي، اعتمد المشاركون في المؤتمر الوزاري الثالث المعني بعملية إسطنبول خطط تنفيذ تدابير بناء الثقة الست. وأكد الإعلان الذي اعتمد في المؤتمر على الطابع السياسي للعملية، ولكنه شدد على ضرورة تحقيق تقدم ملموس في الأنشطة المتفق عليها، ودعا إلى قيام المشاركين بتقديم تمويل مخصص بصورة مؤقتة
	• في ٩ تموز/يوليه، أُحرز تقدم في مشروع خط أنابيب الغاز المشترك بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، مع توقيع عقد في عشق أباد بين أفغانستان وتركمانستان بشأن بيع الغاز وشرائه
	• في ١٣ آب/أغسطس، عُقد اجتماع في قيرغيزستان لمجلس وزراء خارجية منظمة شنغهاي للتعاون، أعيد فيه التأكيد على دعم أفغانستان باعتبارها دولة مستقلة وسلمية ومحايدة ومزدهرة وخالية من الإرهاب والجرائم ذات الصلة بالمخدرات. وأعيد التأكيد أيضا على الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الجهود الدولية الرامية إلى دعم أفغانستان

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	• في ٤ آب/أغسطس، زار الرئيس كرزاي جمهورية إيران الإسلامية، ووُقِّعت مذكرة تفاهم بشأن التعاون الاستراتيجي بين مجلس الأمن القومي الأفغاني ومجلس الأمن القومي الأعلى لجمهورية إيران الإسلامية
	• في ١٠ و ١١ أيلول/سبتمبر، التقى وفد من اللجنة الدائمة لمجلس الشيوخ الباكستاني المعنية بالدفاع مع نظيره الأفغاني لاستعراض المسائل الأمنية والتعاون
	• في ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر، في بيشكيك، حضر الرئيس كرزاي مؤتمر القمة الثالث عشر لمنظمة شنغهاي للتعاون، والتزم بمواصلة تعزيز العلاقات مع المنظمة.
	• في ١٦ و ١٧ أيلول/سبتمبر، في إسلام أباد، اعتمد المشاركون في الدورة الرابعة للمجلس الحكومي الدولي المعني بمشروع آسيا الوسطى وجنوب آسيا لتجارة ونقل الطاقة الكهربائية ثلاثة قرارات تُنشئ هياكل العقود ولجان المشتريات والتمويل
	• في ٢٦ أيلول/سبتمبر، عقدت الجولة السابعة للحوار البرلماني بين باكستان وأفغانستان في إسلام أباد
	• في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر وقع رئيسا أفغانستان وطاجيكستان، في دوشانبي، اتفاقاً بشأن إزالة الألغام وبروتوكولات المعابر الحدودية والتعاون في مجال التأمين
	• في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، وقع الاتحاد الروسي وأفغانستان وطاجيكستان بروتوكولا بشأن التعاون الحدودي

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	• في الفترة من ١٢ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر، قام الرئيس كرزاي بزيارة رسمية إلى الهند. وخلال الزيارة، ركزت المناقشات على تعزيز تنفيذ اتفاق الشراكة الاستراتيجية بين البلدين والتكامل الإقليمي والتنمية، بطرق منها عملية ''قلب آسيا''
	• في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، قام وفد برلماني من باكستان بزيارة إلى كابل. واقترح برلمانيون من كلا الجانبين أن توقع أفغانستان وباكستان على اتفاق للشراكة في مجال التعاون الاستراتيجي
	• في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، استضافت الهند اجتماع كبار المسؤولين لعملية إسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، المعقود في نيودلهي. ونوقش التقدم المحرز في تنفيذ تدابير بناء الثقة الستة المتفق عليها والطرائق المقترحة لتمويلها

سابعا – الشراكة بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي

النقطة المرجعية: دعم المجتمع الدولي المتسق للأولويات الأفغانية ضمن إطار للتنسيق تقوده أفغانستان

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
• زيادة نسبة اتساق المعونة مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية والأولويات الحكومية لأفغانستان	أصدرت الحكومة مذكرتين توجيهيتين لدعم تنفيذ سياستها لإدارة المعونة: مذكرة عن مسألة الاتساق مع البرامج الوطنية ذات الأولوية (في آذار/مارس ٢٠١٣)، ومذكرة عن طرائق إدراج المعونة في الميزانية (أيار/مايو ٢٠١٣)

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	• أُنشئت فرقة عمل تقودها وزارة المالية في عام ٢٠١٣ للدعوة وحشد الدعم كي تنفذ الحكومة والجهات المانحة وغيرهما من الشركاء المتعددي الأطراف والمجتمع المدني والقطاع الخاص الالتزامات المحددة في الاتفاق الجديد للانخراط في الدول الهشة. وتجري الوزارة، بالتعاون مع الأمم المتحدة، دراسة للنظر في الأهداف الخمسة المتعلقة ببناء السلام وبناء الدولة التي حددها الاتفاق الجديد
	• في عام ٢٠١٣، استحدثت طريقة في الميزانية لتحويل الأموال داخل الحكومة من أجل تعزيز قدرات الإدارة المالية للدعم المقدم على صعيدي المقاطعات والمناطق الإدارية من أجل دفع المرتبات في إطار البرنامج الوطني ذي الأولوية ''توفير التعليم للجميع''، وذلك بفضل الدعم المقدم من الأمم المتحدة في إطار برنامجها لتعزيز محو الأمية
تحسين المساءلة بشأن الشراء والتعاقد باسم الحكومة والمجتمع الدولي	• في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، عقدت الحكومة مؤتمرا وطنيا رفيع المستوى بشأن الشراء لمعالجة العقبات ذات الصلة بالمشتريات العامة التي تعرقل تنفيذ الميزانيات وتقديم الخدمات وتحقيق النتائج الإنمائية. واختتم المؤتمر أعماله بإصدار إعلان حول قانون المشتريات العامة يبين تأكيد الجهات المعنية الوطنية والدولية على مسؤوليتها عن الدفاع عن مبادئ الشفافية والمساءلة والنزاهة في مجال المشتريات العامة
تعزيز المجلس المشترك للتنسيق والرصد دعما لعملية كابل وكوسيلة لإجراء استعراض منتظم للتقدم المحرز بشأن الأولويات الأفغانية والالتزامات المتبادلة	• أجرى المشاركون في الاجتماع الخاص للمجلس المشترك للتنسيق والرصد، الذي انعقد في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ تقييما للتقدم المحرز في تحقيق النواتج التي

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	يتوخاها إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، وشدد على ضرورة التعجيل بإحراز تقدم إزاء المؤشرات الرئيسية، ومنها تدابير مكافحة الفساد، وتنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة، واستيفاء النقاط المرجعية لصندوق النقد الدولي

ثامنا – مكافحة المخدرات

النقطة المرجعية: استدامة التوجه في الحد من زراعة الخشخاش، وإنتاج المخدرات، وإدمان المخدرات

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
• انخفاض في زراعة الخشخاش، وإنتاج المخدرات، ومعدلات الإدمان	شهد حجم زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان زيادة في عام ٢٠١٣، حيث فاق جميع المستويات المسجلة سابقا. وغطت زراعته نحو ٠٠٠ ٢٠٩ هكتار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٣٦ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٢. وزاد إنتاج الأفيون في عام ٢٠١٣ ليصل إلى نحو ٠٠٠ ٥ طن، أي بزيادة نسبتها ٤٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٢. وانخفض عدد المقاطعات التي تخلو من زراعة الخشخاش من ١٧ مقاطعة في عام ٢٠١٢ إلى ١٥ مقاطعة في عام ٢٠١٣. أما النسبة الكبرى (٨٩ في المائة) من إجمالي أنشطة زراعة الأفيون في عام ٢٠١٣، فقد سجلت في تسع مقاطعات تقع في المناطق الجنوبية والغربية في أفغانستان، وهي: هلمند وقندهار وفرح وأوروزغان وننكرهار وبدخشان وبادغيس ودايكوندي ونيمروز
	• لم تُتح بيانات جديدة في عام ٢٠١٣ تشير إلى حدوث انخفاض في معدلات الإدمان في

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	البلـــد. إلا أن الحكومـــة واصـــلت تنفيـــذ استراتيجية الحد من الطلب على المخدرات، والإطار الاستراتيجي الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، وبذلت مساع للدعوة لدى البنك الدولي والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا بشأن مواصلة تقديم خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين به ورعايتهم وتوسيع نطاق هذه الخدمات
	• ارتفعت نسبة تقديم خدمات العلاج من إدمان المخدرات لتشمل نحو ٠٠٠ ٣٢ شخص عن طريق ١٠١ مبادرة لتقديم خدمات العلاج في ٢٨ مقاطعة. وفي عام ٢٠١٣، شملت الزيادة في تقديم الخدمات استحداث خدمات للحد من الضرر وتعزيز هذه الخدمات عن طريق ٥٧ مركزا في ١١ مقاطعة. وركزت هذه المبادرات التي شملت مجتمعات محلية وسجونا على تقديم خدمات العلاج لفئات المستضعفين، بمن فيهم الإناث المتعاطيات للمخدرات، وزوجات الذكور المتعاطين للمخدرات عن طريق الحقن، والمتعاطين للمخدرات من المراهقين
زيادة الجهود الرامية إلى حظر المخدرات ومكافحة الاتجار بها بفعالية	• في عام ٢٠١٣، أجرت شرطة مكافحة المخدرات ٢٤٣ ٣ عملية وصادرت ١٥٧ ٧ كيلوغراما من الهيروين و ٩٧٩ ٢٣ كيلوغراما من المورفين و ٦٥٠ ١١٥ كيلوغراما من الأفيون و ٩٢٦ ٣١ كيلوغراما من الحشيش و ٦٩٧ ١٣ كيلوغراما من القنب و ١١ كيلوغراما من الميتامفيتامين. وبالإضافة إلى ذلك، صودر ١٨٧ ٦٥ لترا من السلائف السائلة

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	و ٨٠٦ ٤٥ كيلوغرامات من السلائف الصلبة. وساعدت شرطة مكافحة المخدرات أيضا في إتلاف ٣٤٨ ٧ هكتارا من حقول خشخاش الأفيون وتفكيك ٧١ مختبرا لتصنيع الهيروين. وأدت هذه الأنشطة إلى إلقاء القبض على ٠٨١ ٣ من المشتبه فيهم ووفاة ٢٥ من أفراد شرطة مكافحة المخدرات وجرح ٧٤ آخرين
	• يواصل الفريق العامل الإقليمي للاستخبارات المعني بالسلائف تعزيز التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الاتجار بالسلائف. وفي عام ٢٠١٣، نُظر في خمسة ملفات تحقيق بشأن سلائف كيميائية بلغ حجمها ٠٥٥ ١٤١ لترا أوصى بإجرائها الفريق العامل، وشُرع في إجراء تحقيقات لتتبع مصدرها
	• في عام ٢٠١٣، أسفرت سبعة اجتماعات تنسيقية مندرجة في إطار المبادرة الثلاثية ومبادرة أفغانستان وقيرغيزستان وطاجيكستان عن التوصل إلى اتفاق بشأن عدد من التوصيات، منها ما يتعلق بالعمليات المشتركة/المتزامنة. وأجرت وكالات إنفاذ القانون الأفغانية ست عمليات مشتركة مع طاجيكستان أسفرت عن مصادرة ٤٣٠,٤ كيلوغراما من المخدرات
	• وفي إطار المبادرة الثلاثية، أسفرت مبادرة الأمن الإقليمي البحري الرامية إلى تعزيز التعاون البحري بين جمهورية إيران الإسلامية وباكستان عن مصادرة أكثر من ٧ أطنان من المخدرات
• زيادة في الزراعة المشروعة وما يتصل بها من استثمارات رأس المال الخاص في مناطق	• في عام ٢٠١٣، قامت وزارة مكافحة المخدرات بدور رئيسي في إدراج أهداف

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
كانت تستخدم في السابق لزراعة الخشخاش	مكافحة المخدرات في البرامج الوطنية ذات الأولوية، بما في ذلك وضع آلية للرصد من أجل قياس الزيادة في حجم الزراعة المشروعة وما يتصل بها من استثمارات رأس المال الخاص
	• في عام ٢٠١٣، اتخذت وزارة مكافحة المخدرات تدابير لمراجعة وتحسين الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات ووضع سياسات مواضيعية
	• يجري تنفيذ اثني عشر مشروعا صغيرا لتأمين سبل العيش، تحت إدارة وزارة مكافحة المخدرات ووزارة الزراعة والري والثروة الحيوانية وبالتعاون مع الأمم المتحدة، في المقاطعات الأفغانية الشمالية والغربية لدعم زيادة الزراعة المشروعة، وتشمل هذه المشاريع مشروع لتثبيت التربة تستفيد منه ٦ ٣٧٢ أسرة